

أثر المتغيرات في سوريا على فلسطيني سوريا وكياناتهم السياسيّة

ماجد كيالي



المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية - مسارات

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

رام الله - فلسطين

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢

المحتويات

٧.....	ملخص تنفيذي
٨.....	تمهيد
٩.....	أولاً. نظرة تاريخية إلى حيثيات العلاقات الفلسطينية - السورية
٩.....	١. المكانة القانونية للوجود الفلسطيني في سوريا
١١.....	٢. بعض خصائص العمل السياسي الفلسطيني في سوريا
١٢.....	٢. الاحتكاكات والحسابات السياسية السورية - الفلسطينية
١٤.....	ثانياً. فلسطينيو سوريا في خضم العاصفة
١٤.....	١. في مواجهة لحظة الحقيقة
١٥.....	٢. اضطراب مواقف الكيانات الفلسطينية
١٦.....	٢. الثورة السورية في مداخلتها الفلسطينية
٢٠.....	ثالثاً. الثورة السورية وتأثيراتها
٢٠.....	١. على النظام الإقليمي
٢١.....	٢. على الصعيد الإسرائيلي
٢٢.....	٢. على القضية الفلسطينية
٢٤.....	رابعاً. التأثيرات السورية على الحالة الفلسطينية
٢٤.....	١. التأثيرات القريبة
٢٥.....	٢. التأثيرات المستقبلية على الخريطة السياسية الفلسطينية
٢٧.....	٢. تصورات حول الموقف الفلسطيني بشأن سوريا
٢٨.....	الخاتمة
٢٩.....	الهوامش:
٣٣.....	ملحق خاص
٥٨.....	الهوامش

ملخص تنفيذي

ليس ثمة سيناريو غير متوقع في سوريا اليوم، فكل الاحتمالات قائمة، وكلها تتمتع بقدر من الاحتمالية والواقعية، ويزداد ذلك مع ازدياد حدة المواجهة بين النظام والشعب، كما يمكن أن يزداد أكثر مع احتمال تعرض سوريا لنوع من تدخلات خارجية، قد تفتح باب الصراع الأهلي على مصراعيه، الأمر الذي سيجد فيه الفلسطينيين أنفسهم في دوامة لا يمكن لهم إدارة الظاهر لها، أو النأي بأنفسهم عنها.

لذلك، من الصعب التكهّن بمآلات الوضع في سوريا، فما زال ذلك مبكراً، لأن أي تصور ينبغي أن يأخذ في اعتباره ثلاثة عوامل: أولها، انتهاء حال الصراع المحتدم، وتبين اتجاهاته، والقوى الرابحة أو الخاسرة فيه. أما في هذا الطرف الراهن (صيف ٢٠١٢)، فما زال الصراع محتدماً بين الطرفين، فلا النظام قادر على إنهاء الثورة، ولا قوى الثورة قادرة على حسم الأمر لصالحها، بقواها الذاتية. وثانيها، أن ثمة احتمالات جديدة لتحول الأمر من صراع في سوريا إلى صراع عليها، بحيث يفيض ما يجري عن اعتباره مجرد ثورة على النظام إلى نوع من تدخلات دولية، تأخذ الأمور في اتجاهات أخرى، تزيد عن مسألة إسقاط النظام. وثالثها، أن احتدام الصراع والاعتماد على الحل الأمني، يغلّق دائرة الحلول السياسية، ويخشى أن يفتح على نشوء نوع من صراعات أهلية، سيكون لها تأثيرها على شكل وحدة السوريين في المستقبل.

هكذا، في سياق احتدام الصراع في سوريا، وعليها، لا يمكننا إغفال نوعية التفاعلات الفلسطينية مع كل ذلك، ضمن كل من السيناريوهات المطروحة أعلاه. فقد تنشأ تطورات معينة تدفع نحو استدراج الفلسطينيين في المخيمات للانخراط أكثر، وبصورة مباشرة، في الصراع الدائر، وقد يأتي ذلك بدفع من مصادر عدة، من ضمنها النظام، الذي قد يدفع إلى ذلك بطريقة غير متعمّدة، من خلال استهداف بعض المخيمات، بالنظر لتجاورها مع بعض المناطق السورية الساخنة، أو بطريقة متعمّدة، من خلال نشوء مصلحة له بضرورة إدخال العامل الفلسطيني إلى صالحه (بعض المنظمات الفلسطينية، جيش التحرير الفلسطيني). كما يمكن أن ينشأ ذلك من خلال سعي بعض المنظمات الفلسطينية الموالية له، في لحظة معينة، إلى الدخول على خط الصراع الدائر في سوريا كل لحساباته السياسية. ويأتي ضمن هذه المصادر، أيضاً، احتمال انخراط مزيد من الشباب الفلسطينيين في الثورة السورية، لاسيما في المخيمات المجاورة لأحياء سورية ساخنة، ما يستدرج ردة فعل من النظام السوري ضد المخيمات، الأمر الذي قد يدفع مزيداً من الشباب للانخراط في الثورة السورية، في متوالية من الفعل ورد الفعل قد تقحم الوضع الفلسطيني بمجمله في قلب ما يجري.

تمهيد

في العام ١٩٤٨، ونتيجة النكبة التي نجمت عن إقامة إسرائيل، تمّ اقتلاع حوالي ٧٥٠ ألفاً من الفلسطينيين^١ من أرضهم، وتشريدهم إلى الدول العربية المجاورة (بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة)، وكانت حصّة سوريا منهم حوالي ٨٥ ألفاً،^٢ تحدّرت أغليبتهم من مدن وقرى شمالي فلسطين (صنف وحيفا وطبرية وأقضيتها)، مشكّلين ما نسبته ٢ - ٢ بالمائة من سكان سوريا (آنذاك)، وحوالي ١٠ بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين.

بديهي أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تزايدت مع الزمن نتيجة النمو الطبيعي، بحيث بلغت في العام ٢٠١١ حوالي ٥٠٠ ألف نسمة،^٣ ويمكن أن نضيف إليهم ما يقارب ١٠٠ ألف فلسطيني، كانوا قدموا من الأردن ولبنان والعراق في مراحل زمنية مختلفة، نتيجة بعض الأحداث السياسية التي شهدتها تلك البلدان (هذا الإحصاء لا يلاحظ أعداد اللاجئين الفلسطينيين من الذين غادروا سوريا إلى عديد من البلدان العربية والأجنبية طوال العقود الماضية لتعدّد ذلك، بحكم عدم وجود بيانات إحصائية لهم أصلاً).

وعموماً، فقد تركّزت تجمعات اللاجئين بشكل أكبر في العاصمة السورية دمشق وضواحيها، التي ضمّت ما نسبته ٦٧ بالمائة منهم، في حين توزّع الباقون على النحو التالي: ٨ بالمائة في درعا، و٨ بالمائة في حلب، و٥ بالمائة في حمص، و٢ بالمائة في حماة، و٢ بالمائة في اللاذقية، والباقي تركّز في مناطق تابعة لمحافظة القنيطرة.^٤ وثمة في سوريا ١٢ مخيماً هي: اليرموك، السبيّنة، خان ذا النون، جرمانا، خان الشيخ، الست زينب (في دمشق)، النيرب، حندرات، (في حلب)، الرمل (في اللاذقية)، مخيم العائدين (في كل من حمص وحماة ودرعا).

أولاً. نظرة تاريخية إلى حيثيات العلاقات الفلسطينية - السورية

١. المكانة القانونية للوجود الفلسطيني في سوريا

منذ البداية تعاملت السلطات السورية مع اللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم «ضيوفاً»، على أساس علاقات الأخوة العربية، ومن الناحية القانونية تم التعامل معهم بصفة «إقامة مؤقتة» (مذكور في هويتهم المدنية «تذكرة إقامة مؤقتة مجانية»). مع ذلك، فقد ساوتهم السلطات السورية في الحقوق مع سائر السوريين، لكن من دون أن يصل ذلك إلى حدّ منحهم حقّ المواطنة (الذي يتضمن الجنسية والحقوق السياسية)؛ على خلاف لبنان الذي انتقص من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية (التعلم والعمل والسكن)، وأيضاً بخلاف الأردن الذي منحهم حقوق المواطنة الكاملة (حتى فك الارتباط بالصفة الغربية العام ١٩٨٨).

على ذلك، أي بمنحهم حق التعلّم والعمل والسكن والتنقّل والاستفادة من الخدمات، فقد استطاع الفلسطينيون الاندماج في المجتمع السوري، الذي رحب بهم واحتضنهم، من دون أية حساسيات، من أي نوع. وربما أنه لولا سكن القطاع الأكبر من فلسطينيي سوريا داخل مخيمات، تتواجد على أطراف المدن السورية، لكانت مسارات الاندماج بينهم وبين المجتمع السوري أكبر وأكثر عمقاً.

وقد يجدر لفت الانتباه هنا إلى أن ثمة عوامل عديدة أخرى، غير المخيمات، أسهمت في تعزيز هوية الفلسطيني، المتميزة عن السوري، على الرغم من كل حديثنا عن الاندماج، أهمها: خضوع الأجيال الجديدة لنظام تعليم خاص تديره وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وعدم تمتّع الفلسطينيين بحقوق المواطنة، وظهور حركة التحرّر الوطني الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير، والخلافات السياسية السورية - الفلسطينية.

ليس القصد لما تقدم القول إن الفلسطينيين في هذا البلد كانوا يعيشون في نعيم مقيم، إذ أن أغليبتهم كانت وما زالت تعيش في مخيمات بأثمة، إلى درجة أن الفقراء السوريين وجدوا فيها بيئة طبيعية لسكانهم؛ تماماً مثلما وجد بعض الفلسطينيين الأغنياء مجالهم في بعض الأحياء الراقية في المدن السورية. أيضاً، فإن هذا يوضّح أن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعامل مثل السوريين، وأنه ضمن ذلك يخضع لما يخضع السوريون له، أيضاً، من كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، مع ما يترتب عن ذلك من إجحافات أو تظلمات.

لكن، وبعيداً عن السياسة، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً، ربما يجدر بنا التنويه إلى أن وضعية الفلسطينيين في سوريا لم تكن على الوتيرة ذاتها في كل العقود التي تلت النكبة العام ١٩٤٨. إذ برزت في السنوات الماضية، لاسيما بعد قيام كيان السلطة في الضفة والقطاع (١٩٩٤)، عديد من المؤشّرات التي قد تؤثر سلباً، في حال استمرارها، على عيش الفلسطينيين في سوريا؛ في حال تمكّن النظام الحالي من الاستمرار.

في هذا الإطار، مثلاً، فقد فوجئ فلسطينيو سوريا في السنوات الماضية في صيف العام (٢٠٠٨) بصدور قانون تملّك الأجانب، الذي شمل اعتبارهم، أيضاً، بمثابة «أجانب»، مثلهم مثل الإماراتيين والقطريين والسعوديين والديمركيين وغيرهم، في سابقة فريدة! وكان من شأن ذلك ضعفة الأساس القانوني لمكانة الفلسطينيين، المساوية للسوريين، وتقويض حق الفلسطيني بتملك عقار لأغراض السكن، وحقه في توريثه لأبنائه. وعموماً، فقد تم وضع حد لهذه

المخاوف مع مسارعة السلطات السورية للتوضيح بأن القانون المذكور لا يشمل الفلسطينيين المسجلين كلاجئين في سوريا.

مع ذلك، يبقى أن تملك الفلسطيني عقاراً، ولو من دون هذا القانون، يواجه مصاعب كثيرة، حيث لا يحق للعائلة الفلسطينية (وليس الفرد) تملك أكثر من منزل، أما الشاب أو الفتاة، الذين يتبعون عائلة لديها بيت ملك، فلا يحق له أو لها تملك بيت آخر (بموجب طابو) إلا في حال التقدم بإثبات عقد زواج؛ أي في حال إنشاء عائلة جديدة. وحتى في هذه الحالة، فإن تملك الفلسطيني منزلاً يحتاج إلى موافقة موقعة من وزير الداخلية، وهذا يحتاج إلى معاملات وفترة زمنية. ويتم التعامل مع هذا الإجراء عبر توجه الفلسطيني إلى المحاكم لاستصدار حكم من قاض يقضي بملكيته بيتاً ما، بعد رفع دعوى (شكلية) تفيد بأنه اشترى البيت من صاحبه، في محاولة لجسر الفجوة بين دفع ثمن البيت وبين صدور قرار وزير الداخلية، الذي يقضي بالمساح بتملكه منزلاً ما، بقرار حكم قضائي لحماية حقه؛ أيضاً، في حال زواج فتاة فلسطينية من شاب سوري، فإنها لا تكتسب حق المواطنة؛ أي الاندراج في سجله المدني كسوري، إلا بعد تقديم طلب إلى الجهات المختصة في وزارة الداخلية، التي لا تبث في الطلب إلا في حال إنجاب الفتاة، حتى ولو ظلت من دون إنجاب سنوات عديدة.

واضح أن التنويه إلى هذه المسائل يفيد بأنها ما كانت تحصل سابقاً، حيث كان يمكن للفلسطيني أن يصل إلى مراتب عالية (وصل فلسطيني إلى رتبة وزير مرتين على ما أذكر) كما إلى أعلى الوظائف في الدولة، وأعلى الرتب في الجيش (ثمة عديد من الفلسطينيين وصلوا إلى رتبة لواء في الجيش السوري). وكان يمكن للفلسطيني أن يدخل الكلية الحربية، وأن يكون مديراً للتربية والتعليم، أو رئيساً لجامعة، أو مديراً لـ «الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون». لكن منذ عقدين، بات ذلك صعباً، ربما بسبب النمو البشري في سوريا، كما بسبب التحولات السياسية فيها، الناجمة عن الاصطدام مع قيادة منظمة التحرير، ومناهضة عملية التسوية، والتوجه نحو تعزيز القبضة الأمنية، وتوريث الحكم.

لكن ما يجب التنويه إليه أن كل هذه الإجراءات (ومعها استثناء الفلسطينيين من الاكتتاب في أسهم المصارف الخاصة في سوريا) ليس لها مستند في القانون السوري، وإنما هي إجراءات يجري إلزام الجهات المعنية بالعمل بها، حيث القاعدة في الشرع السوري تتأسس على المساواة في الحقوق بين الفلسطينيين والسوريين (باستثناء الجنسية، والمشاركة في الانتخابات الرئاسية والنيابية).

أما القوانين التي أصدرتها السلطات السورية، وحددت مكانة اللاجئين الفلسطينيين، في سوريا^٦ فكانت على النحو التالي: القانون الأول (رقمه ٤٥٠)، وتاريخه ١٩٤٩/١/٢٥، الذي أقرّ بموجبه إحداث «مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب»، التي ترتبط بدورها بـ «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية»، ومن مهامها تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين الفلسطينيين، وأحوالهم الشخصية، والأعمال أو المهن التي يمارسونها. والقانون الثاني (رقمه ٢٦٠، وتاريخه ١٩٥٦/٧/١٠)، الذي تضمن نصاً واضحاً يعدّ الفلسطينيين المقيمين في الأراضي السورية كالسوريين، في جميع ما نصّت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة التعليم، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية. والقانون الثالث، وقد صدر في العام ١٩٦٠؛ أي في مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر، (ورقمه ٨٩)، الذي قضى بمنح اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وثائق سفر بناءً على طلبهم. أما بعد العام ١٩٦٠، فلم يصدر أي قانون يعرّض وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وظلّ التعامل معهم وفق القوانين السابقة.

ويجدر بنا التذكير هنا أن مخيمات اللاجئين في سوريا، تشكل ساحة عمل لمنظمة الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين)، التي تقدم فيها مختلف خدماتها، لاسيما التعليمية والمهنية والخدمية، وتضطلع بدور مرموق في تحقيق سلامة البيئة التعليمية بما يتعلق بالمرحلتين الابتدائية والثانوية.

٢. بعض خصائص العمل السياسي الفلسطيني في سوريا

قبل الحديث عن خصائص العمل الوطني الفلسطيني في سوريا، ربما يجدر بنا، بداية، الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي أن الاستقرار السياسي والاجتماعي هو من أهم سمات «مجتمع» اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وذلك على الرغم من كل التحولات السياسية التي شهدتها هذا البلد، وذلك بالمقارنة مع تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن أو بلدان أخرى (الأردن، ولبنان، والعراق، والكويت)، التي كانت شهدت اضطرابات في مراحل مختلفة أثرت على وجود اللاجئين واستقرارهم. وفي الواقع، فإن هؤلاء اللاجئين لم يتعرضوا إلى أي استهداف لكونهم فلسطينيين، منذ لجوئهم إلى سوريا (١٩٤٨)، على الرغم من تغيير حكوماتها، وعلى الرغم من التعارضات التي نشأت بين القيادتين الفلسطينية والسورية؛ منذ الدخول السوري إلى لبنان (١٩٧٦)، والتي بلغت حد القطيعة بعد الطلب من الزعيم الفلسطيني (الراحل) ياسر عرفات مغادرة سوريا (١٩٨٢)، ووصلت ذروتها بعد توقيع اتفاق أوسلو (١٩٩٣).

مع كل ذلك، فقد ظلّ فلسطينيو سوريا ينظرون بعين القلق والحذر للخلافات والتجاوزات السورية - الفلسطينية، في كل المراحل، بل قد يمكن القول إن هذه التعارضات غذّت «الوطنية» الفلسطينية عندهم، وزادتهم تمسكاً بكيانيتهم السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير، على الرغم من قلقهم من تهتمش هذه المنظمة، ومعها تزايد شعورهم بانحسار مكانتهم في المعادلات السياسية الفلسطينية بعد إقامة السلطة في الضفة والقطاع، التي بدت لهم على حساب حقهم في العودة.

أما في ما يخصّ النشاط السياسي للاجئين، فيمكن التمييز بين مرحلتين: المرحلة الأولى، وتشمل بدايات اللجوء، التي افتقد فيها هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين للكيانات السياسية التي تمثلهم أو تعبّر عنهم، إذ أن الكيانات التي كانت تعمل في فلسطين انهارت مع انهيار المجتمع الفلسطيني وتمزّقه نتيجة النكبة. وفي تلك الفترة، عوّضت النخب الفلسطينية عن هذا الغياب بانخراطها النشط في الحركات والأحزاب السياسية التي كانت ناشطة آنذاك، والتي كان لها طابع أممي أو قومي (إسلامية وشيوعية وناصرية وبعثية وقومية سورية).

بعد ذلك؛ أي في المرحلة الثانية، وبعد أن ظهرت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، في منتصف الستينيات، استطاعت هذه الحركة أن تجذب معظم الناشطين السياسيين من فلسطينيي سوريا للانخراط في كياناتها السياسية المختلفة، من الذين يراودهم الأمل بتحرير فلسطين وتحقيق حلم العودة؛ مع بقاء مجموعات صغيرة ظلّت تعمل في الإطار الأممي والقومية التي ذكرناها.

معلوم أن سوريا ظلّت، ولفترة زمنية معقولة (لاسيما من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات)، بمثابة ساحة رئيسة، وحاضنة، لكيانات الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة بجمعها (ربما باستثناء «جبهة التحرير العربية»)، أي لقياداتها، ولقراستها ولأجهزتها الرئيسية، ومعسكرات تدريبها، وقواعدها العسكرية (وهذه فقط انتهت في أواسط السبعينيات)، ونقاط إمدادها اللوجستية، مع تحول مخيمات اللاجئين في هذه الحال إلى ساحة عمل ناشطة لمنظمات المقاومة. لكن نسبة الفلسطينيين القليلة في سوريا (نسبة لمواطنيها السوريين)، وهي تتراوح

بين ٢ - ٣ بالمائة، وتواجد مخيماتهم على أطراف المدن فيها، وقوة مؤسساتها الدبلوماسية والأمنية، حدّ من انفلاش وضع منظمات المقاومة المسلّحة، ومن إمكان تأثيرها في المجتمع السوري، وحصر أنشطتها داخل المخيمات، بل إنه أسهم حتى في إيجاد نوع من «الاستقلالية» بين الكيانات السياسية والبنى المجتمعية للفلسطينيين.

في هذا الإطار، يمكن اعتبار التجمّع الفلسطيني في سوريا، من الناحية التاريخية، الأقلّ اعتمادية على المنظمة (أي على مؤسساتها ومواردها المالية)، وذلك بحكم اندماج الفلسطينيين في مجالات العمل المتاحة في سوريا، وهو ما تجلّى بهامشية ظاهرة التفرّع في الفصائل. وقد نتج عن ذلك مفارقة معاكسة؛ مفادها أن هذا التجمّع، الذي يعتبر الأقلّ تأثراً بوجود الفصائل وبالظاهرة المسلحة، والأكثر «استقلالية» عن سياساتها، بالشكل الذي ظهرت عليه في الأردن أو في لبنان، بدا وكأنه الأكثر تمسكاً بكيانيتها؛ لأن هذه الكيانية هي بمثابة «وطن» ثانٍ لهؤلاء اللاجئين، أو بمثابة رابطة وطنية لهم.

ناحية أخرى ينبغي لفت الانتباه إليها بالنسبة لخصوصية التجمع الفلسطيني في سوريا، وهي أن هذا التجمّع ظلّ يخضع لنوع من وصاية (أخرى) ترضها عليه بعض الفصائل الفلسطينية، بمعنى أنه مع الرقابة والتشددّ الأمنيين من قبل السلطات السورية، فإن هذا التجمع خضع أيضاً لوصاية سياسية من بعض الجهات الفلسطينية، الموالية للنظام السوري، التي ترى، بحسب ادعاءاتها وخطاباتها، أنها تخدم السياسة الرسمية السورية، الأمر الذي أدى إلى تبرّم قطاعات واسعة من الفلسطينيين من هذا الوضع.

٣. الاحتكاكات والحسابات السياسية السورية - الفلسطينية

مع الاعتراف بقيمة الدور الذي مثله احتضان سوريا لفصائل المقاومة الفلسطينية، ولمقرات منظمة التحرير، فإن هذا الاحتضان لم يخلُ من حساسيات وتوترات وخلافات واصطدامات شابت علاقة النظام السوري بالقيادة الفلسطينية (وهي قيادة المنظمة وفتح وبعدهما السلطة).

وكان من مظاهر هذه الحساسية والتوترات والخلافات وجود نزعة لدى هذا النظام للتدخل في الشؤون الفلسطينية، التنظيمية والسياسية، ولاسيما مع وجود إحدى فصائل المقاومة (على الأقل)، وهي منظمة الصاعقة، تستمد مرجعيتها من انتمائها لحزب البعث، كما تستمد مصادر قوتها السياسية من مكانة سوريا.

في مقابل ذلك، فإن القيادة الفلسطينية رأت في التدخلات السورية نوعاً من محاولة سوريا لهيمنة على القرار الفلسطيني، واعتبار ذلك بمثابة ورقة في يدها لأغراض سياسية تخدم مكانة سوريا الإقليمية. ومعلوم أن سوريا كانت طوال العقود الماضية تحاول أن تضطلع بدور إقليمي فاعل، خارج حدودها، وتعزيز مكانتها في معادلات الحرب والسلام في المنطقة، وإزاء الفاعلين الآخرين، ومن هنا تتأتى رؤيتها لأهمية الإمساك بالورقة الفلسطينية.

وقد ظلّت الاحتكاكات السورية - الفلسطينية تأخذ طابع التجاذب والاستقطاب بالوسائل السياسية، إلى حين نشوب الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥)، ففي تلك اللحظة انتقلت الخلافات بين الجانبين إلى مرحلة الصدام العسكري، لا سيما مع الدخول العسكري السوري إلى لبنان (١٩٧٦)، وكانت تلك هي اللحظة الأشدّ خطراً في تاريخ العلاقات الفلسطينية - السورية.

وقد كان من البديهي أن يحصل هذا الاصطدام بالنظر إلى أن الوجود الفلسطيني في لبنان كان في مكانة دولة داخل دولة، لذلك فقد بدا دخول سوريا إلى لبنان كأنه على حساب الفلسطينيين، وبدورها فإن قيادة منظمة التحرير

تخوّفت من تزايد النفوذ السوري في لبنان، لأنه يجرمها حرية الحركة في ساحة عملها المستقلة. وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، والمداخلات السورية - اللبنانية التي ترتبت عليها، فقد ازدادت المخاوف المتبادلة بين الجانبين، ما فتح جرحاً نازحاً في ملف العلاقات الفلسطينية - السورية، وهو الوضع الذي تمت معالجته حينها، بتسويات سياسية معينة. لكن هذه التسويات بقيت قلقة، إذ استمرت التوتّرات سائدة في علاقة الرئيس السوري حافظ الأسد مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. ولعل ذلك كان واضحاً مع خروج المقاومة المسلحة من بيروت (١٩٨٢)، وذهاب زعيمها ياسر عرفات إلى تونس (بدلاً من سوريا)، الذي كان من تداعياته قيام سوريا بتشجيع واحتضان الانشقاق في حركة «فتح»، ومن ثم الطلب من ياسر عرفات مغادرة الأراضي السورية (١٩٨٢).

وبغض النظر عن الموقف من الخلافات السورية - الفلسطينية، فإن هذا الخلاف، الذي صاحبه منع تنظيم حركة فتح من النشاط في سوريا، أدّى إلى تغذية روح الاستقلالية الوطنية عند معظم اللاجئين في سوريا، الذين بدوا عاطفين على «فتح»، التي تمثل برأيهم الوطنية الفلسطينية، من دون أن يعني ذلك ميلهم نحو التأييد المطلق لسياساتها. وكما بات معلوماً فقد ازدادت الخلافات بعدها على خلفية المشاركة في عملية التسوية، التي انطلقت من مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وقيام القيادة الفلسطينية بعقد اتفاق أوسلو (١٩٩٢)، الذي تم التوصل إليه بطريقة سرية وانفرادية، اعتبرتها القيادة السورية خروجاً عن الصف العربي وتقريباً بقضية فلسطين. ومن المعلوم أن إسرائيل دخلت لاحقاً على خط الخلاف بين الطرفين الفلسطيني والسوري، ما تمثّل بمحاولاتها إيجاد نوع من التضارب والتنافس في فتح التفاوض على المسار الفلسطيني عوض المسار السوري، أو بالعكس من ذلك.

وقد استمر الخلاف السوري - الفلسطيني في التصاعد، لاسيما بعد صعود التيار الإسلامي، بقيادة حركة «حماس»، التي ظهرت كمنافس لفتح على القيادة والمكانة، مع ما لهذه الحركة من إمكانيات مادية، وحضور نضالي قوي، ودعم سياسي من سوريا. وفي الواقع، فقد وجدت سوريا في ظهور حركة حماس، كندّ لحركة فتح، فرصة مناسبة لها لتحجيم القيادة الفلسطينية، بعد أن أخفقت في ذلك منظمات المعارضة التي كانت موالية لها في المرحلة السابقة.

على أية حال، ففي غضون ذلك، باتت المخيمات في سوريا بمثابة ساحة عمل مفتوحة للمنظمات المعارضة للقيادة الرسمية، لكن ذلك اشتغل بطريقة عكسية، إذ أدّى إلى تأجيج مشاعر الغالبية العظمى من الفلسطينيين المتعاطفة مع تلك القيادة، وإلى عزل الفصائل المعارضة التي باتت تعتبر «موالية للنظام»؛ لاسيما أن هذه الفصائل تأكلت مكانتها، ولم يعد لها أي دور يذكر في مواجهة إسرائيل، ولا تشكل بحد ذاتها نموذجاً يمكن أن يستقطب الأجيال الجديدة من الفلسطينيين.

ثانياً. فلسطينيو سوريا في خضم العاصفة

١. في مواجهة لحظة الحقيقة

في إطار الخلفيات التي عرضناها، يمكن قراءة العوامل التي تتقف في خلفية إدراكات الفلسطينيين في سوريا، لما يجري في البلد الذي احتضنهم طوال أكثر من ستة عقود، وموقفهم من سعي السوريين للذهاب نحو نظام جديد يتأسس على الحرية والديمقراطية، في الإطار العام الذي افتتحته ثورات الربيع العربي، كما من محاولة النظام الحفاظ على سلطته وهيمنته على المجتمع والدولة السوريين، بمختلف الوسائل.

وبديهي أن هذا الأمر وضع عموم الفلسطينيين، وكياناتهم السياسية، في موقف صعب وجرح ومعقد من جوانب عدّة. ذلك أن النظام السوري عُرف بمواقفه «القومية»، وتأييده للمقاومة، كما أن سوريا تعتبر دولة حاضنة للفصائل الفلسطينية المعارضة، وفي المقدمة منها حركة حماس، فضلاً عن وجود كتلة كبيرة من الفلسطينيين اللاجئين فيه، وهذا كله ما يميّز سوريا عن غيرها من الدول التي اندلعت الثورات الشعبية فيها، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن. ففي تلك الدول، لم يكن صعباً على الفلسطينيين وكياناتهم السياسية عموماً (بغض النظر عن الاستثناءات) الإعراب عن تأييدهم لهذه الثورات، ودعمهم لها من الناحية السياسية، لكن الأمر في سوريا بدا بالغ الحساسية، على ضوء الاعتبارات المذكورة.

ولعله مما يلفت الانتباه أن بعض الأطراف القريبة من النظام أشاعت، منذ بداية الأحداث، أن ثمة مجموعات فلسطينية هي التي تتقف وراء ما يجري، وهي ادّعاءات جاءت في سياق محاولات النظام نفي الطابع الشعبي السوري للثورة، وإظهارها وكأنها بمثابة محاولات خارجية معزولة، وكناية عن مؤامرة لإضعاف سوريا والنيل من استقرارها ومن دعمها للمقاومة. وقد جاءت هذه الاتهامات مرّة على لسان السيدة بثينة شعبان (مستشارة الرئيس السوري)، التي ادعت أن ثمة فلسطينيين في مخيم الرمل في اللاذقية،^٧ هم وراء ما يجري هناك. وفي مرّات أخرى، تمت إشاعة اتّهامات كهذه في كتابات صحيفة الوطن السورية المقربة من النظام،^٨ ومن قناة «العالم» (الموجهة من إيران)، الأمر الذي أثار قلق الفلسطينيين، واستدعى تحرك بعض قياداتهم المتواجدة في سوريا لطرح الأمر مع المسؤولين المعنيين، بحيث تمت عملية التراجع عن هذه الادّعاءات.

وقد بيّنت الأحداث، حتى بعد عام ونصف تقريباً، من بدء الانتفاضة الشعبية في سوريا، أن المخيمات الفلسطينية لم تتخرط في الأشكال المباشرة في الفعاليات الثورية الجارية، ولم تتحول إلى ساحة لها، على الرغم من تصاعد التحركات الشعبية، وعلى الرغم من كل الأحداث المأساوية التي مر بها هذا البلد، وعلى الرغم من أن معظم الفلسطينيين يضمرون التعاطف مع المطالبة الشعبية بالتغيير والإصلاح السياسيين. ولعل هذا السلوك الفلسطيني الشعبي، والعضوي، لافت للانتباه، إذا أنه يخرج عن المزاج الفلسطيني المعروف بمساندته أية تحركات راديكالية تتوخى التغيير في أي بلد عربي.

ونستنتج من ذلك أن الفلسطينيين الذين عدّوا، في مراحل معينة، باعتبارهم بمثابة «طليعة» أو «بؤرة ثورية»، فضلوا هذه المرة، ربما بطريقة عفوية، تجنب تحوّل مخيماتهم إلى بؤرة ناشطة من بؤرة الثورة السورية، على غرار دوما، وبرزة، والقابون، والميدان، والمزة، والزبداني، في دمشق، أو على غرار مدن درعا، وإدلب، وحمص، وحمّلا، مثلاً، بغض النظر عن مواقفهم وعواطفهم، تاركين الأمر للسوريين لتقرير مصيرهم، وتدبّر أمر بلدهم ومستقبلهم

بأيديهم. وربما يمكن تفسير هذا الأمر بمثابة نوع من الإدراك الفلسطيني لخصوصيتهم الوطنية، ولحساسيتهم وضعهم كلاجئين، وقد يكون للدروس المستفادة من تجارب سابقة في الأردن ولبنان والكويت والعراق أثرها في ذلك. كما يمكن تفسيره أن هؤلاء اللاجئين الذين يعيشون ظروف السوريين ذاتها، ويعانون معاناتهم، يعرفون أنهم لا يستطيعون أن يكونوا سوريين أكثر من السوريين أنفسهم، كما لا يستطيعون أن يكونوا بديلاً عنهم، لاسيما أن ثمة أحياء أو مدناً سورية كاملة تأخرت في احتضان فعاليات مناهضة للنظام.

وكما ذكرنا، فإن أثر القيادات الفلسطينية، التي نأت بنفسها عن الموضوع السوري، في سلوك فلسطينيي سوريا، كان الأقل فاعلية، بالنظر إلى أن المجتمع الفلسطيني في سوريا، وللأسباب التي سبق أن ذكرناها، يتمتع بحيز واسع من الاستقلالية عن مواقف كياناته السياسية.

وبالنتيجة، فني خضم الثورة السورية، بدا فلسطينيو سوريا متحررين من مواقف فصائلهم، سواء تلك التي نأت بنفسها، أو تلك الموالية للنظام، والتي وضعت نفسها في خندقه، إذ أن الثورة السورية حفزت قطاعات واسعة من الشباب الفلسطينيين (من المنضوين في الفصائل ومن خارجها)، الذين كانوا يتوقون لمحاكاة ثورات الربيع العربي، على التعبير عن ذاتهم من خلال التعاطف معها، وإسنادها، أو الانخراط في فعاليتها المباشرة (المظاهرات والاعتصامات)، من دون أن يخجل ذلك بالخط العام، المتمثل بتجنب مخيمات اللاجئين الدخول في المعادلة السورية الداخلية.

٢. اضطراب مواقف الكيانات الفلسطينية

هكذا، فبالنسبة لتحديد مواقف الكيانات السياسية الفلسطينية، يمكننا التمييز بين أربعة مواقف^٤ الأول، وهو موقف المنظمة والسلطة وحركة فتح، وبعض المنظمات المتحالفة معها (من مثل «فدا»، وحزب الشعب، وجبهتي النضال والتحرير). فهذه الكيانات عبّرت عن نأيها بذاتها عما يجري في سوريا، معتبرة أن هذا الأمر شأن سوري، لا دخل للفلسطينيين فيه، وفق مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي». مع ذلك، فإن أوساط هذه الكيانات لم تكن تخفي تعاطفها مع ثورة الشعب السوري، ومع تطلعاته المشروعة للحرية والديمقراطية، لاسيما أنها كانت متضررة من مواقف سوريا السياسية، في مناهضتها لعملية التسوية، وفي دعمها لقوى المعارضة، وأنها عملياً كانت محرومة من العمل العلني في أوساط فلسطينيي سوريا.

ولعل موقف القيادة الفلسطينية الرسمية (وهي قيادة المنظمة والسلطة وفتح) يستدعي التوقف حقاً، فهذه القيادة على خصومة مع النظام السوري منذ عقود، وهي ممنوعة من النشاط العلني في سوريا، ومع ذلك فهي ظلت متحفظة، إذ لم يصدر عنها ما يفيد بأي تعاطف مع ثورة الشعب السوري. وحتى أن البيان الصادر عن هذه القيادة بعد مجزرة اليرموك (٢٠١٢/٨/٢)، لم يحدد بالضبط من الذي تسبب بالمجزرة^٥، وكل البيانات الصادرة كانت تطالب بالنأي عما يجري في سوريا، وعدم إقحام المخيمات بالشأن السوري، والمطالبة بعدم التدخل في الشأن السوري، وهو ما ينطبق على ما يسمى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سوريا.

والثاني، وهو موقف حركة «حماس»، فهذه الحركة التي كانت سوريا ساحة أساسية وحاضنة مهمة لها، وجدت نفسها معنية بثورات «الربيع العربي»، وضمنه صعود نفوذ حركات الإسلام السياسي في إطار الثورات الشعبية، لاسيما أن هذه الثورات أوصلت عديداً منها إلى السلطة، وأعطتها شرعية داخلية وخارجية. وفي ذلك، فقد رأّت «حماس» أن استمرار وجود قياداتها في سوريا ربما يشكل إضعافاً لها، وعامل ضغط عليها، وتضييقاً للفرصة السانحة التي قد

تمكّنها من تعزيز وضعها في الساحة الفلسطينية، لاسيما أن نجاحها في الانتخابات (٢٠٠٦) لم يمكنها من ذلك؛ وبالنهاية فقد اتخذت قرارها الصعب بشأن خروج قيادتها من سوريا. ومع أنها خرجت دون صخب، وبطريقة هادئة، فإن ذلك لم يخفف من حقيقة انتقالها من خندق إلى خندق آخر، غير الخندق الذي تعسكر فيه السياسة السورية.

الموقف الثالث، ويمكن تبيّنه عند بعض المنظمات المحسوبة على اليسار الفلسطيني (التي هي الجبهة الشعبية - الجبهة الديمقراطية)، فهذه المنظمات لم تأخذ موقفاً واضحاً إزاء ما يجري، وظلت مواقفها متأرجحة بين الحديث عن تأييدها للإصلاح في سوريا، وبين إشارات بمواقف النظام المؤيدة للقضايا القومية وللمقاومة. لكن هذا الموقف غير الواضح على الصعيد الرسمي، كان يفتح المجال على نوع من اللبلة في صفوف هذه الكيانات، وعند المتعاطفين معها، وهي لبلة تنتج مروحة واسعة من المواقف المتناقضة، من تأييد الثورة السورية، دون حساب، إلى تأييد النظام بصورة مطلقة، واعتبار ما يجري مجرد مؤامرة خارجية.

أما الموقف الرابع، فيمكن تبيّنه في مواقف مجموعة الفصائل المعارضة (لاسيما الصاعقة، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، وبعض الفصائل الصغيرة)، وهي عموماً فصائل محسوبة على سوريا، وتتبنى مواقفها في الساحة الفلسطينية. ومعلوم أن معظم هذه الفصائل تدين لسوريا بوجودها، بالنظر إلى عدم تواجدها تقريباً في أية ساحة أخرى، وبالنظر إلى عدم وجود تمثيلات شعبية وازنة لها، وبحكم غياب أي دور نضالي لها في مواجهة إسرائيل.

ومعلوم أن هذه الفصائل اتخذت منذ البداية موقفاً معادياً للثورة السورية، ومشككاً بمقاصدها وبشرعيتها، معتبرة إياها مجرد صدى لمؤامرة خارجية، ومن فعل عصابات معزولة؛ أي أنها تبنت في ذلك خطاب النظام نفسه. وفي الواقع، فإن هذه المنظمات لم تقدّم ولم تؤخّر في موقف فلسطيني سوريا، لأنها أصلاً منظمات معزولة على الصعيد الشعبي، بل إن موقفها هذا ربما أثار ردود فعل عكسية، من ضمنها التذمّر من مواقفها، والغضب إزاء انتهاج الحل الأمني من قبل النظام، وقد يكون له دور أيضاً في ميل الفلسطينيين نحو التعاطف مع ثورة السوريين.

٣. الثورة السورية في مداخلاتها الفلسطينية

لم تستطع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تجنب نفسها التدايعات الناجمة عن فعاليات الثورة السورية تماماً، لأسباب عديدة، أهمها:

أولاً. على الرغم من أيّ معظم المنظمات الفلسطينية بنفسها عن تحديد موقف واضح يتعلق بالثورة السورية، فإن الفصائل المؤيدة للنظام دأبت على إعلان مسانبتها لنظام الأسد، وبذلت جهوداً حثيثة في محاولاتها تحشيد الوضع الفلسطيني لصالحه، ويأتي في إطار ذلك إصدارها خطابات سياسية بهذا المعنى.^{١١} ويجدر التنويه إلى أن هذه الجهات حاولت خلق بيئة مواتمة لها في المخيمات، لتحويلها إلى بؤرة للثورة المضادة، وعملت على خلق مجموعات مسلحة، بدعوى الحماية الذاتية، كما اشتغلت على إثارة الفتنة بين المخيمات وجوارها، الأمر الذي تم التغلب عليه، ومقاومته، وتقويت استهدافاته، بفضل وجود قطاعات من الشباب الفلسطينيين أخذت على عاتقها ذلك. وقد حصل ذلك، مثلاً، في مخيمي اليرموك في دمشق، والنيرب في حلب،^{١٢} حيث كان يتم تسريب أخبار عن اعتزام مجموعة من سكان حي مجاور للمخيم بمهاجمته، بدعوى تلكته عن المشاركة في الثورة السورية، أو تسريب أخبار في ذلك الحي يفيد بوجود «شبيحة» فلسطينيين يساهمون في قمع التظاهرات. وعلى العموم، فقد تمت محاصرة هذه الإشاعات، في أغلب الأحوال، والتنبه إلى مخاطرها وتقويت استهدافاتها.

ثانياً. واقع أن ثمة مخيمات وجدت نفسها في معمعان الثورة، لقربها من الأماكن الساخنة، هذا حدث في مخيمات اللاجئيين في درعا واللاذقية وحمص وحماة، وبعدها في مخيم اليرموك (لاسيما منذ شهر تموز ٢٠١٢). وفي ذلك، فقد اضطرّ الفلسطينيون في هذه المخيمات إلى إبداء التعاطف مع جوارهم من الأحياء المنكوبة، وتقديم المساندة لهم، عبر المساهمة في إيوائهم، وتأمين المواد التموينية والإسعافية لهم. ومثلاً فقد اضطلع مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم العائدين في حمص بدور متميز في علاج الجرحى والمصابين في المدينة، على الرغم من كل المضايقات التي تعرّض لها، من قبل الأجهزة الأمنية. كما أن كل المخيمات الفلسطينية في دمشق فتحت ذراعيها لاستقبال السوريين من أبناء المدن والمناطق المنكوبة، وقد تحمل مخيم اليرموك جزءاً كبيراً من هذا العبء، لكونه المخيم الأكبر، إذ بذل شبابه جهوداً كبيرة لتأمين «اللاجئين» الجدد، وتقديم الخدمات لهم.

وربما يجدر التأكيد هنا على أن مكوّبات الثورة السورية أبدت تفهماً لخصوصية المخيمات، ولم تطلب منها شيئاً محدداً، بما يتعلق بالمشاركة الساخنة والمباشرة فيها. ومثلاً، فقد كانت المظاهرات العارمة التي تعمّ شوارع منطقة الحجر الأسود (جنوب دمشق) تتجنّب الوصول إلى مخيم اليرموك المجاور لها تماماً، والأمر ذاته ينطبق على مجمل مخيمات مدينة دمشق الخمسة الأخرى، كما على مخيمي مدينة حلب (النيرب وحندرات)، وغيرهما من المدن.

ثالثاً. من المفيد التمييز هنا بين مشاركة المخيمات، كمخيمات، أي بصورة جمعية، في الثورة، في الحدود الجغرافية للمخيم، وبين مشاركة قطاع من الشباب الفلسطينيين في فعالياتها المختلفة. ومعلوم أن الأمر لم يخلُ من وجود قطاعات من الشباب الفلسطيني وجدت نفسها عاطفياً وسياسياً منحازة إلى مطالب الشعب السوري، وبالتالي وجدت أنها معنية بالمشاركة المباشرة في هذه الثورة، لكن ذلك لم يحصل كونهم فلسطينيين، أو باعتبارهم يمثلون الشارع الفلسطيني، بقدر ما ظهر الأمر باعتباره بمثابة مبادرات فردية، ناشئة من قناعة مفادها بأن ما هو جيد للسوريين سيكون جيداً للفلسطينيين، وهو ما تبلور مؤخراً في شعار: «واحد واحد واحد... فلسطيني سوري واحد»^{١٢} وبديهي فقد نجم عن كل ذلك أن ثمة فلسطينيين شاركوا مباشرة في فعاليات تلك الثورة، أي في المظاهرات والاعتصامات ومساعدة التسيقات وإخفاء النشطاء ونقل الجرحى، وإسعاف المصابين، فثمة منهم من قتل ومن اعتقل ومن أصيب ومن نكّل به ومن لوحق ومن اختفى، من مخيمات حمص ودرعا واليرموك ودوما واللاذقية، وفي غيرها من المناطق السورية الساخنة، هذا غير الذين تعرّضوا لإصابات متفاوتة. ويقدر أحد المصادر أن عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم حتى ٢٠١٢/٨/٢، بلغ ١٧٦ شهيداً^{١٤} ويأتي ضمن ذلك نزوح مئات من اللاجئيين الفلسطينيين في سوريا، من سكان مخيم درعا، إلى الأردن، ومن مخيمات حمص واللاذقية واليرموك، مع من نزح من السوريين، إلى مناطق سورية أخرى، هرباً من الظروف المأساوية التي كانوا يعانون منها.

ومعنى كل ذلك أن شكل معاضدة المخيمات الفلسطينية للثورة السورية لم تكن ذاتها، إذ ثمة تفاوتات بين مخيم وآخر، تماماً كما ثمة تفاوتات في مشاركة مدينة سورية وأخرى في هذه الثورة. والحال، فإن مخيمات الفلسطينيين في سوريا تطبّعت بطابع المدن الموجودة فيها، إذ وجدت مخيمات درعا وحمص واللاذقية وحماة نفسها في خضم الثورة السورية (كما ذكرنا)، في حين أن المخيمات الأخرى، في مدينتي دمشق وحلب، تطبعت بحال هاتين المدينتين؛ اللتين تجاوبتا بصعوبة وببطء، وفي وقت متأخر مع الحالة الثورية (كما حصل في مخيم اليرموك بدءاً من تموز ٢٠١٢)؛ علماً أننا هنا نتحدث في كل الأحوال عن الطابع السلمي والشعبي للثورة.

عدا ذلك، فلعله من المفيد التأكيد هنا على أن المخيمات الفلسطينية لم تشهد البتة أي ظاهرة تسلّح، أو مشاركة في فعاليات عسكرية مناصرة للثورة، على الرغم من أن النظام تعامل مع بعض المخيمات كما الأحياء السورية المجاورة

لها، بحيث أنها تعرضت للقصف، ونالها ما نال جوارها، من تدمير وتكحيل وتهجير وقتل، وهو ما حصل في مخيمي درعا واللاذقية، وبدرجة أقل في مخيمي حمص وحماة، ومؤخراً في مخيم اليرموك.

وفي إطار الحديث عن المخيمات، ربما من المفيد تمييز مخيم اليرموك، الذي يعتبر بمثابة مدينة، فضلاً عن كونه بمثابة «عاصمة» مخيمات اللاجئين، بالنظر إلى أنه يضم أكبر عدد من اللاجئين في مخيمات الفلسطينيين قاطبة. فهذا المخيم القائم في جنوب دمشق، الذي يضم أكثر من نصف مليون فلسطيني وسوري، يعيش حالة حراكات سياسية وتفاعلات ثقافية، ذات طابع مدني، أنشط من المخيمات الأخرى، وثمة رأي عام فيه، في أوساط قطاعات واسعة من الشباب، يعتقد أن ليس ثمة فرقاً بين فلسطيني وسوري في مسألة النضال من أجل الحرية والكرامة. ومع أن هذا المخيم حافظ على سمته المتعاضد والتفاعل غير المباشرين مع فعاليات الثورة السورية، فإنه ردها بأكثر عدد من الناشطين بين المخيمات الأخرى، أيضاً.

لكن مخيم اليرموك هذا، ومنذ تظاهرة يوم الجمعة (٢٠١٢/٧/١٢)، أي بعد عام ونصف من الثورة تقريباً، بات مختلفاً، بمعنى أنه تجاوز العتبة، بالتحول من مساندة الثورة، إلى الدخول على خطِّ فعالياتنا تقريباً. ففي اليوم المذكور استخدمت الأجهزة الأمنية الرصاص لتفريق المتظاهرين السلميين، وترويعهم، ما أدى إلى مصرع وجرح العشرات. وبديهي فقد نجم عن ذلك تفاقم الوضع في اليوم التالي، إذ شهد المخيم تظاهرة ثانية عارمة، لتشجيع الشهداء، عبر فيها الفلسطينيون عن غضبهم مما جرى، وعن انحيازهم للثورة السورية، المشروعة والعادلة، وبدورها فإن هذه المظاهرة ووجهت بوحشية لا تقل عن سابقتها.

ولعل الملفت للانتباه تزامن هذا الصعود الفلسطيني باتجاه الثورة السورية مع تصاعد فعاليات الثورة ذاتها. هكذا بات مخيم اليرموك أحد علامات الثورة السورية، وما عزّز ذلك لجوء المنكوبين في المناطق المجاورة له إليه، حيث احتضن اللاجئين الفلسطينيين القدامى «اللاجئين» السوريين الجدد، وتفاونا في تقديم كل الرعاية والطمأنينة وكل الخدمات اللازمة لهم. وفي خضم كل ذلك، فقد شهد هذا المخيم يوم ٨/٢ مجزرة مروعة، نتيجة سقوط قذائف عدة على بعض أحيائه، من قبل قوات النظام التي كانت تقصف حي التضامن المجاور، ما أدى إلى مصرع ٢٠ فلسطينياً في يوم واحد.^{١٥}

ولعله يجدر بنا التنويه إلى حادثتين أساسيتين حصلتا عند الفلسطينيين في سوريا، الحادثة الأولى، وتتمثل بخروج مجموعات من الشباب إلى الحدود على جبهة الجولان، وذلك بمناسبة تنظيم «مسيرة العودة»، في يوم النكبة (١٥ أيار ٢٠١١)، التي تم تنظيمها في لبنان وسوريا والأردن وفي مصر وكذا في الضفة والقطاع ومناطق ٤٨، وتمثلت مظاهرها في إطلاق المسيرات ورفع الأعلام وترديد الشعارات ومحاولة اقتحام الحدود. وفعلاً، فقد أمكن لبعض الشباب، من مخيمات سوريا، اجتياز الحدود والوصول إلى مجدل شمس المحتلة، وحتى أن أحدهم وصل إلى تل أبيب (حسن حجازي)، وقد نتج عن ذلك استشهاد ثلاثة شباب من مخيم اليرموك وجرح العشرات. وفي اليوم التالي تحولت مسيرة تشييع جنازات الشهداء في مخيم اليرموك إلى تظاهرة عارمة، لم يشهد لها مثيل، تميزت بالفخار والعزة، إذ شهد العالم أن ثمة بعض الشباب تحدوا عنجبية إسرائيل واجتازوا الحدود.

ويبدو أن بعض القوى الفلسطينية الموالية للنظام في سوريا رأت أنه بالإمكان استغلال هذه الحماسة الشبابية، وتوظيفها بطريقة معينة، ما جعلها تعدّ العدة من أجل القيام بمسيرة عودة ثانية في ذكرى حرب حزيران (٢٠١١)، حيث بدأت هذه القوى تنشط بين الشباب مستغلة حماسهم وعواطفهم، لاسيما على ضوء نجاح هذا الأمر في المرة الأولى. وربما أن هدف هذه القوى كان يتمثل بجبرّ الشباب الفلسطيني إلى الجبهة، وخلق حالة من المواجهة هناك

مع العدو الإسرائيلي في الجولان، لصرف الأنظار عن حقيقة ما يجري في سوريا.

وهكذا حصل، ففي يوم ٢٠١١/٦/٥، قامت مجموعات كبيرة من الشباب، قدمت من معظم المخيمات الفلسطينية في سوريا، بالذهاب إلى الجولان (على الرغم من المنع الرسمي الظاهر)، وعلى الرغم من أن كل الأخبار والمعلومات كانت تفيد بأن إسرائيل تتحسّب لهذا اليوم، وأنها أعدت للحؤول دون تكرار تجربة يوم النكبة. وبالمحصلة، فإن عواطف الشباب وحماسهم حالتا دون التحسّب إلى خطورة خطوتهم، وكانت النتيجة مصرع ٢٢ من الشباب، وجرح المئات، برصاص القنص الإسرائيلي^{١١}، الذي استمر على امتداد ساعات يوم بكامله، دون أن يجد هؤلاء الشباب من يهدئ حماسهم أو يفتح أعينهم لرؤية مخاطر ما يقدمون عليه.

المهم أن ما حصل نبّه الشباب، وإن بشكل متأخر، إلى خطورة ما يجري، إذ حلت محل مشاعر الحماسة مشاعر الغضب على الفصائل، ومن لفّ لفها، لاسيما وهم يسمعون بعض قادة الفصائل في دمشق، يتحدثون عن دور سوريا في مواجهة العدو، وعن بطولات الشباب في الجبهة. وهكذا تجمعت مظاهر الغضب على النظام والفصائل الموالية له في آن واحد، في اليوم التالي (٢٠١١/٦/٦)، أي في مناسبة تشييع جثامين الشهداء. وبالفعل، فقد اختلفت هذه المسيرة عن سابقتها، التي جرت قبل ثلاثة أسابيع، والتي شيع المخيم فيها شهداء مسيرة العودة الخاصة بيوم النكبة، والتي كانت مشحونة بمشاعر الفخر والعزة.

هكذا شهد مخيم اليرموك يوماً نوعاً من انتفاضة شعبية عارمة، رفعت فيها شعارات من نوع: «الشعب يريد إسقاط الفصائل»، و«بدنا نحكي ع المكشوف.. فصائل ما بدنا نشوف». وما أثار غضب الناس ظهور بعض القياديين بسياراتهم، مع مرافقيهم المسلحين، ومحاولاتهم إلقاء كلمات، في هذه المناخات غير المواتية، ما استفز المشيعين، الذين عبّروا عن مشاعرهم بقذف القياديين بالحجارة، وتوجيه عبارات لاذعة لهم. وقد تفاقم الأمر مع إطلاق بعض المرافقين الرصاص في الهواء، ما زاد النار اشتعالاً، وأخرج المتظاهرين عن طورهم، وهو ما تجلّى بتوجههم في تظاهرة حاشدة إلى مجمع الخالصة (التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة)، للتفيس عن غضبهم هناك.

المشكلة أن هؤلاء قوبلوا، من قبل حراسات المجمع، بالرصاص (بداية في الهواء وعلى الأرض)، ما أدى إلى وقوع إصابات، أجمت بدورها مشاعر الغضب ضد «المجمع» ومن فيه، ما أدى إلى اقتحامه وحرقه، ومصرع عدد من المهاجمين والمحاصرين (من الفصيل المعني)، في مشهد مؤسف استمر ساعات عديدة، وكان يمكن تفاديه، ربما لو تم تفريغ المجمع من العناصر البشرية، ولو تحلّى قياديو الجبهة بالحكمة والصبر والتفهم، لامتناص غضب التائرين. بديهي أن هذه الحادثة خلقت جرحاً في الجسم الفلسطيني، في مخيمات اللاجئين في سوريا، وهي ربما وضعت حداً لمحاولات البعض جرّ المخيمات وتوظيفها سياسياً لصالح النظام.

ثالثاً. الثورة السورية وتأثيراتها

١. على النظام الإقليمي

تبوأت سوريا طوال المرحلة الماضية أدواراً إقليمية كبيرة، وعديدة. بهذا المعنى، فإن سوريا ليست مجرد بلد عادي، أو مجرد بلد له حدود مع إسرائيل، وله دور مقرر في شأن التسوية أو الصراع معها، فهي فوق هذا وذاك، بلد محوري في السياسات الإقليمية، وفي صراعات القوى الدولية على الشرق الأوسط؛ وهو ما اتفق عليه كثير من الفاعلين والمراقبين، ومن ضمنهم الرئيس السوري بشار الأسد، إلى عبد الباسط سيدا رئيس المجلس الوطني السوري المعارض، مروراً بالصحافي المعروف محمد حسنين هيكل.^{١٧}

وكما شهدنا، فقد بذل النظام السوري جهوداً كبيرة، في العقود الماضية، للإمساك بالعديد من الملفات الإقليمية الشائكة، من القضية الفلسطينية، إلى لبنان، إلى تحدي عملية التسوية، ومقاومة المشاريع الأمريكية الشرق أوسطية، ودعم منظمات المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان، إلى إنشاء تحالفات إقليمية على غاية في الأهمية مع كل من إيران وتركيا، وصولاً إلى دوره في الإمساك بالوضع الداخلي في لبنان، فضلاً عن تدخلاته في العراق (دعم بعض جماعات المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأمريكي)، ومحافظته على علاقات سياسية وعسكرية متميزة مع روسيا، وسعيه إلى الانخراط في منظومة من التحالفات الدولية المناهضة للمصالح الأمريكية.

ليس ثمة صلة هنا للجدل بشأن قدرة سوريا، أو جدوى تحملها سياسات كهذه، بالنظر إلى حجمها وإمكانياتها المحدودة، كما ليس ثمة صلة هنا للجدل بشأن التوظيف الحقيقي لهذه السياسات، وإنما ما يعيننا هنا أن سوريا، في وضعها هذا، باتت تمتلك قدرة اللعب في ملفات عدة، لذا فمن شأن إحداث تغييرات سياسية فيها تحرير هذه الملفات من التدخلات والتوظيفات السورية، وبالتالي إحداث تغييرات في طبيعتها، أو في كيفية التعامل معها. ولا شك أن هذا ينطبق أساساً على ملفات فلسطين ولبنان والعراق والصراع مع إسرائيل والعلاقة مع إيران، وتحجيم وجود روسيا في المنطقة.

هكذا، فقد شهدنا أن المواجهات الدائرة في سوريا سرعان ما أدت إلى تصدع محور سوريا - إيران - تركيا - حزب الله - حماس، إذ باتت تركيا على المقلب الآخر تماماً، بل إنها أصبحت بمثابة رأس الحربة في مواجهة سوريا، في حين أن حركة «حماس» أعلنت بوضوح خروجها من هذا المحور، وإن بطريقة هادئة. ومعنى ذلك أن محور «المقاومة والممانعة»، لم يعد كما كان عليه قبل الثورة السورية، أما «حزب الله» فقد تراجعت صدقيته وشعبيته في الأوساط الشعبية العربية، ولاسيما في سوريا، بسبب وقوفه مع نظام الأسد علناً، وبسبب عدم حساسيته حتى الأخلاقية لما يجري في سوريا. ومعنى ذلك أن أي تغيير في سوريا سيؤثر كثيراً على قدرة حزب الله العسكرية، وعلى دوره في لبنان، كما يعني ذلك انتهاء التدخلات السورية في لبنان، على النحو الذي كانت عليه.

أما بالنسبة إلى إيران، فيبدو أنها باتت في وضع صعب وهي تشهد احتمالات اختفاء حليفها المتمثل بالنظام السوري، الذي يسهل عليها سياساتها الإقليمية، في العراق، ولاسيما في لبنان. ومن الواضح أن إيران، بعد الربيع العربي، لا تبدو في أحسن أحوالها، على الرغم من كل التصريحات العنترية الصادرة عن قياداتها، فهي استبشرت بالربيع القادم من تونس إلى مصر، لكنها انقلبت عليه بعد أن انتقلت رياحه إلى سوريا. وكانت إيران تظن أن صعود الإسلام السياسي هو تدعيم لمكانتها الإقليمية، وإذا بأحزاب الإسلام السياسي الصاعدة تقف موقفاً مناوئاً لها،

على خلفية موقفها من الثورة السورية، وبالنظر إلى الاختلاف المذهبي، بين هذه وتلك. هذا يفيد بأن التدايعات الناجمة عن الربيع العربي حُجِّمت كثيراً من طموحات إيران الإمبراطورية، وأنها بعد التطورات السورية لن تستطيع اللعب كما في السابق في منطقة الشرق الأوسط، وربما يقتصر مجال نفوذها على العراق وحده، لأسباب عديدة، لكن هذا لن يكون متاحاً لها، على الأرجح، في منطقة المشرق العربي، كما لن يكون ذلك من دون أثمان مقابلة منها.

في مقابل ذلك، ربما تكون تركيا هي الراجح الإقليمي الأكبر من التطورات الناجمة عن الثورة الشعبية في سوريا، وهذا ما استكشف عنه التطورات المقبلة؛ لاسيما في حال استطاعت القيام بدور مؤثر وملمس في ما يجري في سوريا. وفي الحقيقة، فإن تركيا استطاعت تحقيق هذه المكانة بفضل قوتها الناعمة، بتماھيها مع الثورات الشعبية، وبالنموذج السياسي الذي تطرحه والمتمثل في التعايش بين نظام ديمقراطي/علماني، وحزب إسلامي/وسطي حاكم، هذا فضلاً عن نموذجها كدولة صاعدة اقتصادياً، وذلك في مقابل إيران التي قدمت نموذجاً لدولة مستبدة تتوخى تصدير الثورة بالاستناد إلى عصبية مذهبية، وبالاعتماد على ادعاءات القوة العسكرية.

٢. على الصعيد الإسرائيلي

بالنسبة لإسرائيل، قد يمكن القول إن الثورات الشعبية، ومن ضمنها في سوريا، بالتغييرات التي أحدثتها، أتاحت نوعاً من الاسترخاء، ولو المؤقت، بالنسبة لها، حيث الدول العربية مشغولة عنها بترميم أوضاعها الداخلية، لكن الشيء الأكيد أن إسرائيل هذه ليست في وضع يسمح لها بأن تكون متيقّنة من مستقبلها.

وفي الحقيقة، فإن هذه الدولة تبدو حقاً من بين أكثر الدول المتوجّسة من التدايعات التي قد تتجم عن ثورات الربيع العربي عليها، ذلك إنها باتت الآن في مواجهة واقع سياسي لم تعد عليه، وأهمه صعود دور المجتمعات العربية في تقرير سياساتها ومصالحها.

ولعلّ من فضائل الثورات الشعبية الجارية، على ما فيها من عثرات وما يعترضها من مشكلات، وما فيها من نواقص، أنها حشرت إسرائيل في زاوية حرجة لجهة تقويض الصورة التي طالما حاولت ترويجها عن نفسها باعتبارها بمثابة «واحة» للحدثة والديمقراطية، في «شرق أوسط» يزرح في ظلّ التخلّف والعنف والأصوليّة والاستبداد. فهذه الثورات التي تحثّ الخطي نحو إقامة دولة مواطنين ديمقراطية مدنية، متوسّلة الطرق السلمية في سبيل ذلك، باتت تشكّل تحدياً إستراتيجياً جديداً لإسرائيل يضعها أمام العالم وأمام محيطها وحتى إزاء ذاتها في دائرة الاختبار.

وقد ينبغي الانتباه جيداً إلى أننا ربما بتنا مع الثورات الشعبية في مواجهة ظاهرتين متعاكستين في هذه المنطقة، أولاهما تتمثل بإسرائيل التي باتت، في سياساتها وقوانينها وأيديولوجيتها، تبدو بمثابة دولة شرق أوسطية، تنتمي إلى الماضي أكثر من انتمائها إلى الحاضر؛ أي منغلقة ومتزمتة دينياً وعنيفة ورجعية. وثانيتها، وتتمثل بمحاولة مجتمعات البلدان العربية التحرر من إسار الماضي والدخول في المستقبل، من خلال محاكاة العالم والإمساك بأسباب الحدثة، وهو ما تحاوله الثورات السلمية والديمقراطية على الرغم من كل التعقيدات والصعوبات المحيطة بها.

وينبغي أن نأخذ في هذا الاعتبار أن إسرائيل كانت فقدت، منذ زمن، صورتها باعتبار نفسها بمثابة ضحية، وها هي مع الثورات الشعبية تفقد مكانتها كالديمقراطية الوحيدة، وتبدو بمثابة ظاهرة رجعية في هذه المنطقة. وما يفاقم من ذلك أن هذه التحولات تحدث في لحظة جدّ صعبة وحرجة بالنسبة لها، إذ تشهد فيها مساراً دولياً لنزع الشرعية عنها، وانحساراً في مكانة الولايات المتحدة الأميركية، وهي حليفها وضامنة أمنها وتوفّقها في هذه المنطقة. وقد

لخص المحلل الإسرائيلي ناحوم برنياع هذا الوضع بالعبارات التالية: «الثورات في العالم العربي هزت الاستقرار الإقليمي، وأضعفت الحكومات، وأطلقت إلى الشارع الكراهية والإحباط، بما فيها الكراهية لإسرائيل أيضاً... هذه فترة محملة بالمصائر أيضاً بالنسبة لمكانة إسرائيل في العالم. الولايات المتحدة توجد في نقطة سفلى لم يشهد لها مثيل منذ الثلاثينات من القرن الماضي. وهي لا يمكنها أن توفر لإسرائيل حماية مطلقة... الشرخ مع تركيا، والاضطرابات في مصر، والعطف الذي لاقاه التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، كل هذا يوضح أننا وصلنا إلى نهاية عصر... أسرة الشعوب، بأغليبتها الساحقة تدير لإسرائيل ظهرها».¹⁸

أما بالنسبة لما يحدث في سوريا، فقد أبدت إسرائيل اهتماماً كبيراً به، لكن يلفت الانتباه أنها تعمّدت تجنب الإعلان عن موقف واضح وحاسم مما يجري فيها، بل يمكن ملاحظة وجود مواقف متناقضة تماماً، وإن مشوبة بالقلق والحذر الشديدين. هكذا يمكن ملاحظة أن ثمة موقفاً إسرائيلياً يخشى من التغيير الحاصل من سوريا، على أساس أن الوضع الراهن هو وضع مريح لإسرائيل، وأن البديل عنه قد يتمثل بوجود نظام راديكالي أو نظام يأتي بقوى إسلامية إلى السلطة. في حين ثمة في المقابل موقف لا يرى أن ثمة مخاطرة لإسرائيل، من أي تغيير قادم في سوريا، بل إن هذا الاتجاه يرى في إنهاء النظام القائم فرصة لضرب محور إيران - سوريا - حزب الله. وعلى العموم، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وجه، منذ بداية الأحداث في سوريا، المسؤولين الكبار إلى عدم إطلاق تصريحات ذات مغزى بشأن سوريا، في الوقت ذاته الذي عبر فيه عن قلقه مما يجري في سوريا، وعلى الصعيد العربي العام.¹⁹

وكأمثلة عن هذا التناقض، يمكن ملاحظة تحذير عاموس جلعاد (رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية) من أن «سقوط نظام الرئيس السوري سيترتب عليه كارثة تقضي على إسرائيل، وذلك نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا».²⁰ ويشاطره بهذا الرأي رئيس الموساد السابق أفرايم هليفي، وكذلك جيورا ايلاند (الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي).²¹ بالمقابل يمكن اعتبار إيهود براك (وزير الدفاع الإسرائيلي) من المتحمسين لسقوط النظام السوري، باعتبار أن سقوطه «بركة للشرق الأوسط».²² مؤكداً أن «سقوط هذا النظام يشكل ضربة قوية لكل الجبهة الراديكالية وفي مركزها إيران وحزب الله».²³ وهذا ما يؤكد عليه الجنرال الإسرائيلي المتقاعد والباحث في معهد دراسات الأمن القومي شلوموبروم، أيضاً.

عموماً، فإن كل السيناريوهات المتعلقة بهذا الموضوع تفيد بأن إسرائيل، على المدى القريب، ستكون في منأى عن أي احتكاك بسوريا، وأن سوريا في ظل هذه الأوضاع ستكون غير قادرة على تدعيم مطلبها باستعادة أرضها المحتلة بنوع من الجهد العملي على الأرض، على شكل شن حرب، أو على شكل إبداء نوع من المقاومة. لكن على المدى البعيد، فإن التغيير السياسي في سوريا قد يفرض على إسرائيل تحديات جديدة، من ضمنها أن وضع هذا البلد بات مختلفاً، مع احتمال وجود نظام ديمقراطي، ما يفيد بأن السياسة لم يعد يقرها حاكم معين، وإنما يقرها الشعب، من خلال ممثليه المنتخبين. ومن جهة أخرى، فإن سوريا في ظل وضع كهذا، ربما ستكون في موقع قوة أفضل مع كل التغيرات الحاصلة في البيئة السياسية العربية والإقليمية، في مواجهة إسرائيل.

٣. على القضية الفلسطينية

لا شك أن الأحداث الجارية في سوريا ستؤثر على القضية الفلسطينية من نواح عدّة، لكن ما ينبغي الانتباه إليه هو أن أي تأثير قادم سيأتي، بدهاءة، بمقدار التحولات، أو التغييرات، التي يمكن أن تحصل في سوريا، وهي أمور من المبكر التكهّن بمداهها وبنوعيتها، في ظل هذا الصراع المحتدم في سوريا، وعليها، والذي تتفاعل فيه القوى الداخلية، والقوى الإقليمية والدولية. أيضاً ربما يجدر الانتباه إلى أن التغيير الذي قد ينجم عن جهود القوى الداخلية، على الصعيد السياسي، ومن ضمنه على صعيد الموقف من إسرائيل، لا بد أن يختلف في نتائجه في حال حصل هذا التغيير بفعل مداخلات خارجية (إقليمية ودولية)، مهما كان حجمها أو شكلها.

واضح أن سوريا تقف في هذه المرحلة في مفترق طرق، ما يعني أنها بعد الثورة لن تكون كما قبلها، وهذا بدوره يضعنا في مواجهة عديد من الاحتمالات، آخذين في الاعتبار الملاحظات التي سبق أن ذكرناها. الاحتمال الأول، ويتمثل بالتوصل إلى تسوية معينة، في ظل عدم قدرة أي من الطرفين على الحسم لصالحه، وفي ظل المداخلات الدولية والإقليمية، ما يسمح برحيل رأس النظام أو المجموعة الحاكمة، مع استمرار بعض تمثيلات، المدنية والعسكرية، وتشكيل حكومة تضم جزءاً من النظام والمعارضة، في مرحلة انتقالية. وعلى الأرجح، فإن هذا الوضع سيؤدي إلى إضعاف أي دور لسوريا في مجال القضية الفلسطينية، وربما إخراجها من المعادلات المتعلقة بذلك، من دون أن يعني ذلك بالضرورة خلق أية معادلة سياسية جديدة، على صعيد الصراع مع إسرائيل أو التسوية معها.

الاحتمال الثاني، ويتمثل بنشوء حالة من الفوضى في سوريا، مع ما في ذلك من احتمال نشوء جماعات مسلحة، مؤتلفة في إطار «الجيش الحر»، أو تعمل بالتوازي معه كجماعات مسلحة منبثقة من بعض تكوينات الثورة السورية (ربما تنتمي لحركة الإخوان المسلمين أو غيرها من الحركات الإسلامية). وبديهي أن احتمالاً كهذا قد يفضي إلى نوع من عدم الاستقرار على الحدود، وربما قد يفتح على صدامات حدودية، ومن ضمنه احتمال نشوء جماعات تبرّر ذاتها بالصراع مع إسرائيل.

الاحتمال الثالث، ويتمثل بإحداث نظام سياسي جديد في سوريا، وحينها، فإن سياسة هذا النظام ستكون مرهونة بالطريقة التي سيأتي بها، فإن كان ذلك حصل بفضل الجهود الخاصة للشعب السوري، فمعنى ذلك أن هذا النظام سيكون من مصلحته تعضيد شرعيته بشرعية وطنية، ومن ضمنه تفعيل مطلبه باستعادة الجولان لسوريا، وبدعم مطالب الشعب الفلسطيني. أما في حال جاء هذا النظام بفضل تدخلات خارجية، فإن هذا الوضع ربما يفرض إيجاد مقاربة سياسية دولية للتسوية مع سوريا، بما يمكنها من استعادة الجولان، وفق معطيات يتم الاتفاق عليها، لاسيما أننا نعلم أن المفاوضات السورية - الإسرائيلية السابقة، توصلت إلى حلول حول معظم القضايا، وأن النقطة الوحيدة التي تبقت هي الخط الذي ينبغي أن يشكل الحدود المتفق عليها، وبعض الترتيبات الأمنية.

رابعاً. التأثيرات السورية على الحالة الفلسطينية

١. التأثيرات القريبة

يمكن النظر إلى تأثيرات الثورة السورية على الفلسطينيين وكياناتهم السياسية من خلال الإطار العام لتأثير ثورات الربيع العربي عليهم، إذ يتعدّد رؤية ذلك من الزاوية السورية فقط، على الرغم مما لسوريا من دور بشأن القضية الفلسطينية، وما لها من تدخلات وتأثيرات على الكيانات السياسية الفلسطينية. وكنا لاحظنا أن الأحداث في سوريا لم تؤثر على الفلسطينيين وكياناتهم السياسية، في المديين الراهن والقريب. ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب، أهمها:

أولاً. إن الساحة الفلسطينية في سوريا، والقصد هنا الكتلة البشرية من اللاجئين والكيانات السياسية، تكاد تكون مهمّشة في إطار المعادلات السياسية الفلسطينية السائدة، فضلاً عن أن اللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنهم في سوريا، باتوا خارج إطار حسابات الفعل في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ثانياً. إن القيادة الفلسطينية، وفصائلها الأساسية (وتحديداً «فتح» و«حماس»)، مشغولة في هذه المرحلة بوضعها كسلطة، وبتعزيز مكانة كياناتها السياسي في الضفة والقطاع، لذا فهي على الأغلب لن تتأثر، ولن تهتم، بما يجري للفلسطينيين في سوريا، على المدى القريب، ولن تستطيع شيئاً لهم. وقد شهدنا أمثلة على ذلك في التعاطي الضعيف للكيانات الفلسطينية مع ما جرى للفلسطينيين اللاجئين في العراق (حيث جرى التنكيل بهم وتهجير معظمهم) وفي لبنان (حيث تم تدمير مخيم نهر البارد وما زال سكانه في العراء) وفي الأردن (حيث يجري سحب الجنسية من بعض الفلسطينيين، وحيث تعاملت السلطات الأردنية بشكل تمييزي ومهين مع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من مخيم درعا).

ثالثاً. إن خروج قيادة «حماس» من سوريا لم يؤثر كثيراً على المزاج السياسي لفلسطينيين سوريا، لأن هذه الحركة ظلّت وكأنها حركة وافدة في سوريا، ولم تعمل على إبراز دورها باعتبارها قوة تنظيمية بين فلسطينيين سوريا، على الرغم من كل الإمكانيات وحرية العمل اللتين تمتعت بهما طوال السنوات الماضية.

رابعاً. إن ما يسمى فصائل اليسار في سوريا لا حول لها ولا قوة، وهي ضعيفة من كل النواحي، وحتى أنها تكاد لا تجد لنفسها مكانة في ما يحدث في ثورات الربيع العربي، على خلاف «حماس»، التي استفادت من صعود التيار الإسلامي، بل إن هذه القوى تجد أن ما يجري في سوريا لا يلائم أطروحاتها، ولا يعزّز من وضعها، ما يفسر كل هذه الضبابية في مواقفها.

خامساً. وبالنسبة للفصائل الموالية لسوريا، أو المتطابقة مع سياساتها، فهي لا تتمتع برصيد جماهيري قوي، وهي غير مؤثرة على كل الأصعدة، وتأثيرها الوحيد ناجم عن النفوذ الذي تمنحه إياها السلطات السورية، لذلك فإن هذه الكيانات تجد نفسها في موقع الاستهداف، ما يجعل حركتها محكومة حتماً بمساندة النظام السوري إلى آخر الخط.

سادساً. بالنسبة إلى حركة فتح (وهي قيادة السلطة والمنظمة)، فإن ما يجري في سوريا لا يمكن اعتباره يؤثر في وجودها، بل ربما يكون الأمر عكس ذلك، على ضوء أن النظام السائد حرمها من حق العمل العلني بين اللاجئين في سوريا طوال قرابة ثلاثة عقود. وفي الواقع، فإن هذه الحركة على الرغم من التنكيل الذي تعرضت له (سجن معظم كادراتها لسنوات عدة في أواسط الثمانينيات)، وعلى الرغم من منعها من العمل العلني، وذهاب قيادتها نحو عقد

اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، بالشبهات التي أحيطت به لناحية استبعاد حق العودة للاجئين، فإنها ظلت بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الحركة التي أطلقت الكفاح المسلح، وناقضت عن الوطنية الفلسطينية، وتحدت بعناد سياسة الوصاية السورية.

سابعاً. ينبغي الانتباه هنا إلى أن مزاج معظم الفلسطينيين الناشطين سياسياً في سوريا منحاز إلى الوطنية الفلسطينية، وهو يرى أن النظام السوري طالما استهدف تلك «الوطنية»، وطالما حاول التقزيم من شأنها وتقييدها. ومعلوم أن هذه «الوطنية» تتمثل بشكل أكثر في حركة «فتح»، أكثر من أي فصيل آخر، لكن هذا لا يعني أن ثمة تطابقاً تاماً بين توجهات هؤلاء مع السياسات التي تنتهجها قيادات «فتح». لكن مشكلة هؤلاء الفلسطينيين، من الذين يشكلون المزاج العام، للاجئين غير المنتمين إلى الفصائل، افتقارهم لإطارات عمل منظمة، ولما يبرهنهم من خلالها التعبير عن ذاتهم، كما افتقارهم للشرعية والإمكانات اللازمة للعمل في ظروف الساحة الفلسطينية، ما يضعف من تأثيرهم. لكن من المنتظر أن هذا القطاع ربما يكون الأكثر استفادة من التغييرات التي قد تجري في سوريا.

هكذا لا يبدو في المدى القريب، في ظل احتدام الصراع في سوريا، ما يفيد بإمكان حدوث تغيرات فلسطينية، على الصعيد الكياني وعلى صعيد التوجهات.

٢. التأثيرات المستقبلية على الخريطة السياسية الفلسطينية

على المدى البعيد، فإن الخريطة الفصائلية الفلسطينية، لا بد أن تتأثر بالتغييرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي، ومن ضمنه في سوريا، ذلك أن النظام السياسي الفلسطيني، بمجمل تكويناته، بما في ذلك المنظمة والفصائل (ومن ضمنها السلطة)، هو نتاج شروطه الفلسطينية الخاصة، وأيضاً هو نتاج شروط عربية ودولية معينة، وهو مدين بشريعته لتلك الشروط، ومن البديهي أن تغير الإطارين العربي والدولي، سيؤدّي تالياً إلى تغييرات في الكيانات الفلسطينية وفي خطاباتها وطبيعتها عملها.

في هذا الإطار، يمكن القول إن التغيير في مصر سيلعب دوراً أساسياً في هذا الموضوع، لكن التغيير في سوريا هو الذي يمكن أن يقرر الحسم في هذا الاتجاه بالنظر لتمامها المباشر مع الوضع الفلسطيني، على أكثر من صعيد.

وبغض النظر عن الربيع العربي، وتأثيراته، فإن الزمن الافتراضي للكيانات السياسية الفلسطينية، التي تأسست في منتصف الستينيات، انتهى منذ زمن، أو أوشك على الانتهاء، بخطاباته وأشكال عمله وبنائه، بما له وما عليه، بحسب عديد من الباحثين والمراقبين، بدليل تراجع قدرة معظم الفصائل على القيام بدورها الوطني في مواجهة عدوها، وانحسار مكانتها التمثيلية عند مجتمعتها، وتآكل بنائها، وعزوف الأجيال الجديدة من الشباب عن الانخراط في صفوفها.^{٢٤}

ربما أن هذا الاستنتاج يستثني وضع حركتي «فتح» و«حماس»، ويصّب في صالحهما في ظاهر الأمور، وعلى المستوى المنظور، إلا أنه ليس كذلك في الحقيقة، إلا بسبب قدرة هاتين الحركتين على الاستقطاب، بحكم النفوذ السياسي الذي ما زالتا تتمتعان به، من موقعهما المهيمن على المجتمع (في الضفة وغزة)، وبالنظر إلى قدراتهما الكبيرة على التوظيف والترفيغ، وأيضاً بحكم إمكانياتهما المادية الكبيرة وموقعهما في السلطة، وبما تتمتعان به من نفوذ في المحيط الإقليمي، ومن العملية السياسية الجارية.

جدير بنا التذكير بأن عهد الكيانات السياسية الفلسطينية بعد قيام السلطة في الضفة وغزة (إثر عقد اتفاق أوسلو ١٩٩٣) ليس كما قبلها، فثمة مؤشرات في هذه المرحلة تفيد بأفول العهد الفصائلي، ومن ضمنها تمهّم منظمة التحرير، التي انبنت على أسس فصائلية، ووفق نظام المحاصصة «الكوتا»، وبحكم إخراج اللاجئين في الشتات من المعادلات السياسية (بعد قيام السلطة)، وتحول حركتي «فتح» و«حماس» (اللتين تهيمنان اليوم على قيادة الساحة الفلسطينية) عن طابعهما كحركتي تحرر وطني، إلى نوع من سلطة تحت الاحتلال (في الضفة وغزة).

وإذا تمعنا في التحولات الحاصلة في هاتين الحركتين، يمكننا ببساطة ملاحظة أننا لا نتعامل مع مجرد فصيلين، بقدر ما نتعامل مع سلطتين بكل ما في هذه الكلمة من معنى. كما يمكن أن نضيف إلى ذلك اعتماد التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومحاولات تعميم ذلك في الخارج، ما يضع حداً لنظام «الكوتا»، الذي يضمن بقاء أي فصيل، والحفاظ على مكانته وامتيازاته، بغض النظر عن فاعليته، ومستوى تمثيله، أو بغض النظر عن وجوده من عدمه.

أما بشأن الكيانات السياسية الفلسطينية في الساحة السورية، فهي ستظل، على الأرجح، خاضعة لسقف معين يحدّد تطورها، بحكم تباعد مخيمات اللاجئين عن بعضها، وتوزّعها على المدن السورية، وتبعاً لمحدّدات العمل السياسي في المجتمع السوري، التي تنطبق على النشاط السياسي عند الفلسطينيين، وأيضاً بسبب خضوع هذا النشاط لتحيزات وحسابات معينة، تبعاً للسياسة التي سيجري انتهاجها في هذا البلد بعد الثورة.

بناء على كل ذلك، قد يكون ثمة مجال للجزم بأن وضع الفصائل الفلسطينية في سوريا، ومن ضمنه نشاط منظمة التحرير، سيتحدد بحسب شكل النظام السياسي الذي سينشأ بعد الثورة. مع ذلك فمن الواضح هنا أن ثمة فصائل فلسطينية عديدة ستأثر أكثر من غيرها بما يجري في سوريا، وهذا ينطبق أساساً على الفصائل التي يكاد يكون وجودها خارج سوريا محدوداً، فهذه تدين بوجودها إلى الشرعية والدعم اللذين تحظى بهما من النظام السوري، وحيث يوفر لها النظام الرعاية والشرعية والمكانة (مع المكاتب والمقرات ووسائل الإعلام ومعسكرات التدريب وحرية العمل).

لذا، وعلى الأرجح أن فصائل كهذه ستبقى، بشكل أو بآخر، في حال تم التغيير السوري عبر سيناريو التسوية، أما في حال اختفى النظام القائم، فإن الفصائل المذكورة، على الأرجح، ستختفي، وإن بقيت فلن يكون بقاؤها ملحوظاً، وربما أنها لن تحظى بأية شرعية سياسية أو قانونية أو مجتمعية، لاسيما مع التحول من نظام «الكوتا» إلى نظام الانتخابات، والتمثيل. بل إنه قد يمكن القول إن اختفاء هذه المنظمات (الصاعقة - القيادة العامة، فتح الانتفاضة، الحزب الشيوعي الثوري، جبهتي التحرير والنضال)، أو افتقارها لأية شرعية، قد يعجل من افتقاد الكيانات المماثلة لها (جبهة التحرير العربية رقم ١، ورقم ٢ جبهات التحرير والنضال وفدا) في الداخل لشرعيتها، المتأتبة أساساً من نظام «الكوتا»، والناجمة عن محاولة حركة فتح الإبقاء على هذه الفصائل باعتبارها جزءاً من «الديكور»، أو من عدّة الشغل، لمواجهة الفصائل الأخرى المعارضة، كما يمكن أن ينجم عن ذلك نوع من الفك والتركيب في البني الفصائلية، في محاولة تجميع الفصائل المماثلة سياسياً وفكرياً.

ظاهرة أخرى يمكن أن تنتج عن كل ما يجري، وتتمثل بإمكان وجود ظروف تتيح نشوء حركات أو أحزاب أخرى في الداخل وفي الخارج، بعد التحرر من الارتهاق للبنني المشكلة للنظام السياسي الفلسطيني القديم. وبالتالي، فإن هذا الوضع سيسري على المجتمع الفلسطيني في سوريا، الذي تامت فيه ظاهرة المستقلين، والمنابر المستقلة، عبر مواقع الإنترنت وصفحات الفيسبوك، وعبر عديد من المبادرات والتجمعات الشبابية.

٣. تصورات حول الموقف الفلسطيني بشأن سوريا

كما ذكرت سابقاً، فإنه من الصعب التكهن بمآلات الوضع في سوريا، فما زال ذلك مبيكراً، لأن أي تصور ينبغي أن يأخذ في اعتباره ثلاثة عوامل: أولها، انتهاء حال الصراع المحتدم، وتبين اتجاهاته، والقوى الرابحة أو الخاسرة فيه. أما في هذا الظرف الراهن (صيف ٢٠١٢) فما زال الصراع محتدماً بين الطرفين، فلا النظام قادر على إنهاء الثورة، ولا قوى الثورة قادرة على حسم الأمر لصالحها، بقواها الذاتية. وثانيها، أن ثمة احتمالات جديدة لتحول الأمر من صراع في سوريا إلى صراع عليها، بحيث يفيض ما يجري عن اعتباره مجرد ثورة على النظام إلى نوع من تدخلات دولية، تأخذ الأمور في اتجاهات أخرى، تزيد عن مسألة إسقاط النظام. وثالثها، أن احتدام الصراع والاعتماد على الحل الأممي، يخلق دائرة الحلول السياسية ويخشى أن يفتح على نشوء نوع من صراعات أهلية، سيكون لها تأثيرها على شكل وحدة السوريين في المستقبل.

هكذا ففي غضون احتدام الصراع في سوريا، وعليها، لا يمكننا إغفال نوعية التفاعلات الفلسطينية مع كل ذلك، ضمن كل السيناريوهات المطروحة أعلاه. وهكذا فقد تنشأ تطورات معينة تدفع نحو استدراج الفلسطينيين في المخيمات للانخراط أكثر، وبصورة مباشرة، في الصراع الدائر، وقد يأتي ذلك بدفع من مصادر عدة، من بينها النظام، الذي قد يدفع إلى ذلك بطريقة غير متعمدة، من خلال استهداف بعض المخيمات، بالنظر لتجاورها مع بعض المناطق السورية الساخنة، أو بطريقة متعمدة، من خلال نشوء مصلحة له بضرورة إدخال العامل الفلسطيني إلى صالحه (بعض المنظمات الفلسطينية - جيش التحرير الفلسطيني). كما يمكن أن ينشأ ذلك من خلال سعي بعض المنظمات الفلسطينية الموالية له، في لحظة معينة، للدخول على خط الصراع الدائر في سوريا كل لحساباته السياسية. ويأتي ضمن هذه المصادر، أيضاً، احتمال انخراط مزيد من الشباب الفلسطينيين في الثورة السورية، لاسيما في المخيمات المجاورة لأحياء سورية ساخنة، ما يستدرج ردة فعل من النظام السوري ضد المخيمات، الأمر الذي قد يدفع مزيداً من الشباب للانخراط في الثورة السورية، في متوالية من الفعل ورد الفعل التي قد تقحم الوضع الفلسطيني بمجمله في قلب ما يجري (وهي الأمور التي جرت مؤخراً في مخيم اليرموك).

التصد من ذلك التنبيه إلى أنه ليس ثمة سيناريو غير متوقع في سوريا اليوم، فكل الاحتمالات قائمة، وكلها تتمتع بقدر من الاحتمالية والواقعية، ويزداد ذلك مع ازدياد حدة المواجهة بين النظام والشعب، كما يمكن أن يزداد أكثر مع احتمال تعرض سوريا لنوع من تدخلات خارجية، قد تفتح باب الصراع الأهلي على مصراعيه، الأمر الذي سيجد فيه الفلسطينيون أنفسهم في دوامة لا يمكن لهم إدارة الظهر لها، أو النأي بأنفسهم عنها.

الخاتمة

قصارى القول، فإن الثورة السورية تؤذن بفتح أفق سياسي جديد في سورية، وفي عموم المنطقة، ولا بد أن ذلك سيؤثر على الفلسطينيين وعلى قضيتهم الوطنية. أما بالنسبة إلى فلسطينيي سوريا، الذين وجدوا أنفسهم فجأة في خضم ثورة شعبية، لا سابق لها في تجربتهم، فقد عانوا من خيارين، إما تجنب تأثيرات هذه الثورة، على الرغم من ميلهم للتعاطف معها، وإما تقديم أشكال المساندة الممكنة لها، مع الحفاظ على وضع المخيمات كبيئة آمنة وحاضنة لأهالي المناطق المجاورة المنكوبة. ويبدو أن هؤلاء الفلسطينيين تصرفوا على خلاف ما صدر من مواقف من كياناتهم السياسية، على الرغم من الصعوبات والتضحيات المتضمنة في ذلك، بناء على شعورهم بالمصير المشترك بينهم وبين السوريين، وبناء على إدراكهم بأن قضية الحرية لا تتجزأ. هكذا فقد حصل أن الضحايا تعاطفوا مع الضحايا، وأثبت الواقع الجاري في سوريا أن الفلسطينيين الذين عانوا الظلم والاضطهاد والامتهان لا يمكن إلا أن يكونوا مع الحرية والعدالة والكرامة، مهما حاولت بعض الجهات (الفلسطينية) بيع مواقف أخرى مغايرة، فالألم واحد والأمل واحد، كما باتوا يقولون.

الهوامش:

١ بحسب علا عوض (القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، في تقرير عن «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وخصائصهم الديموغرافية»، ٢٠/٠٦/٢٠١٠، فقد «صدرت تقديرات رسمية عدة حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين لهذه الفترة من مصادر مختلفة، منها التقديرات البريطانية والأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية الرسمية، وكذلك تقديرات الأمم المتحدة. إلا أن للأمم المتحدة تقديرين؛ الأول يشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ نحو ٧٢٦ ألف لاجئ، وذلك بناءً على تقديرات الأمم المتحدة العام ١٩٤٩، والثاني ٩٥٧ ألف لاجئ، بناءً على تقديرات الأمم المتحدة للعام ١٩٥٠. بينما قدر عدد اللاجئين حسب المصادر الإسرائيلية الرسمية بـ ٥٢٠ ألف لاجئ، بفارق ٤٢٧ ألف لاجئ عن التقدير الثاني للأمم المتحدة»:

<http://givegaza.org.ps/arabic/main.php?scid=12&type=104&mm=2&id=828&extra=news&vtitle=&vtype=101&stitle=%CA%DE%C7%D1%ED%D1>

٢ حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية، راجع: يوسف الماضي (المدير الفني للمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني): «الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في سورية»، ورقة عمل مقدّمة إلى حلقة حوارية أقامها «تجمع العودة الفلسطيني» (واجب) دمشق، المتحف الوطني، القاعة الشامية، الخميس ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠١٠.

٣ علا عوض: «أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام في الذكرى الـ 64 لنكبة فلسطين»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 18/5/2012. أيضاً، ضيا أيوب: «اللاجئون الفلسطينيون في سورية»، 29/02/2012، في: (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات):

http://www.malaf.info/?page=show_details&id=219&table=studies&CatId=75.

٤ نبيل السلهي: «اللاجئون الفلسطينيون في سوريا حقائق ديموغرافية وقانونية واقتصادية»، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، ٢٣/٠٥/٢٠١١:

<http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=1527>

٥ قانون تملك الأجانب رقم ١١، صدر في ١٧/٦/٢٠٠٨، ويتضمن: المادة ١: «تحدد مساحة سكن العائلة غير السورية المنوي اقتناؤه بـ ٢,٢٠٠م بترخيص مسبق من وزارة الداخلية». المادة ٢: «أن لا يتصرف من اكتسب ملكية العقار وفق هذا القانون قبل مضي خمس سنوات». المادة ٣: «في حال وفاة المالك، فإن الورثة أو إلى من انتقلت إليهم الملكية من غير السوريين، يسقط حقهم به، وعليه خلال سنة أن يبيع الورثة أو الأوصياء إلى سوري، والا ينتقل العقار إلى إدارة أملاك الدولة»:

(http://www.chamtimes.com/kanonsy/Syr_law/2008/k_11_2008.htm)

أيضاً، راجع نص القانون في الملحق. الجدير ذكره أن السلطات السورية قامت بعد أسبوعين بمراجعة هذا القانون، إذ وضّح السيد وزير الداخلية اللواء بسام عبد المجيد أن القانون الجديد الخاص بتملك العرب والأجانب قد ألغى العمل بالمرسوم التشريعي ١٨٩/ للعام ١٩٥٢ وتعديلاته، وأبقى أحكامه نافذة بشأن التصرفات التي تمت قبل نفاذه... يعني أن كافة عمليات التملك التي تمت في ظل المرسوم المشار إليه، وقبل صدور هذا القانون، بقيت نافذة المفعول. والأهم أنه أوضح أن أحكام القانون/١١/ للعام ٢٠٠٨ لا تشمل الفلسطينيين الذين هم في حكم السوريين وفقاً لأحكام

القانون النافذ. لمزيد من التفاصيل راجع جريدة الثورة ١٠/٧/٢٠١٠:

(http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=52984988320080709230726)

وعلى العموم، فإن الحكومة السورية أنهت العمل بهذا القانون المثير للجدل، يوم ١٤/١٢/٢٠١٠، وحسب وكالة الأنباء السورية، فقد «أقر مجلس الوزراء السوري في جلسته التي عقدها برئاسة محمد ناجي عطري رئيس المجلس مشروع قانون يقضي بجواز تملك غير السوريين للحقوق العينية العقارية في الجمهورية العربية السورية وفق ضوابط وأسس ناظمة، وإنهاء العمل بالقانون رقم ١١ للعام ٢٠٠٨»:

<http://arabic.people.com.cn/31662/7231573.html>

٦ نبيل السهلي، مرجع سبق ذكره.

٧ رويترز، (٢٠١١/٣/٢٧). وعن ذلك راجع، غسان محمد: «الحراك الشبابي الفلسطيني في سورية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٤٦، صيف ٢٠١٢، ص: ١٤٩.

٨ جريدة الوطن السورية، (٢٠١١/٣/٢٧).

٩ ثمة ملحق خاص يحتوي على عيّنة من البيانات الصادرة عن الكيانات السياسية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها.

١٠ وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، ٢٠١٢/٨/٣.

١١ تبرز في هذا الإطار تصريحات السيد أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، المساندة دوماً للنظام السوري، والتي تضمنت مواقف معادية للثورة السورية؛ راجع الملحق الخاص بمواقف الفصائل.

١٢ في الفترة بين أواسط حزيران ومطلع تموز ٢٠١٢، شهد مخيم النيرب، المجاور لقرية النيرب، حالة توتر مع جواره، وصلت حد استعمال الأسلحة النارية، وأدت إلى مصرع أفراد عدة من الفلسطينيين والسوريين، في حوادث مريبة، تقف وراءها جهات مشبوهة، من الأمن والشبيحة عند الطرفين. لكن الحدث الأبرز في هذا الإطار تمثل باختفاء حافلة صغيرة تقل ١٧ عسكرياً فلسطينياً من جنود جيش التحرير، كانوا متجهين من معسكر مصياف للتدريب (غرب حماه) إلى بيوت ذويهم في مخيمي حندرات والنيرب في حلب، يوم ٢٨/٦/٢٠١٢. وقد فقدت الحافلة طوال أسبوعين، حتى تم العثور على جثث المجندين الفلسطينيين، يوم ١١/٧/٢٠١٢ بعد أسبوعين على اختفائهم بهذه الطريقة الغامضة. اللافت أن قيادة جيش التحرير أصدرت بياناً اتهمت فيه العصابات المسلحة بهذا الحادث، من دون أن تجري أي تحقيق، وعلى الرغم من أن هذه القيادة لم تبذل جهداً طوال أيام اختفائهم للتقصي عنهم. وعلى أية حال، فقد أصدرت عديد من مكونات الثورة السورية، أثناء اختفاء هؤلاء، وبعد العثور على جثثهم، بيانات أدانت فيها عملية الخطف، وعملية القتل، ووجهت اتهامات إلى السلطة السورية، والقوى الفلسطينية التي تتعامل معها، بشأن وقوفها وراء مثل تلك المحاولات المريبة وغيرها، مؤكدة وقوفها مع الشعب الفلسطيني، (راجع نص البيانات المتعلقة بذلك في الملحق).

الجدير ذكره أن ثمة حوادث غامضة ومريبة حصلت أيضاً في مخيمات أخرى، وضمنها مخيم اليرموك، وضمن ذلك حادث اختطاف فتاة فلسطينية (حزيران ٢٠١٢)، وبث إشاعات تفيد بأن إحدى جماعات الثورة السورية المسلحة تقف وراء ذلك، وهي إشاعة جاءت ضمن المحاولات الحثيثة التي كان شهدها المخيم، منذ بداية الثورة

لتوتير الأحوال بينه وبين منطقة الحجر الأسود المجاورة له. وعلى العموم، فهذه كانت سياسة منهجية متبعة للنظام لإرباك الثورة، وضرب التعاطف معها، في المدن السورية ذاتها. ولعله في هذا الإطار من المفيد الاطلاع على ما جاء في مادة كان كتبها محمد حيان سليمان، وعنوانها: «العسكر في الشام - ملامح من خطة حكام دمشق لعسكرة الثورة السورية»، نشرت في مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي (٢٠١٢/٦/٣). يقول سليمان: «أود الإشارة إلى روايات متواترة عن ناشطين ميدانيين وشهود عيان، عما حدث فجر ١٩ نيسان ٢٠١١، بعد ارتكاب قوات الأمن مجزرة الساعة بجمص، التي ذهب ضحيتها ما لا يقل عن ٢٠٠ شهيد: بعد أن هاجم الأمن والجيش الاعتصام بالرشاشات لتمزيقه، وذلك قرابة الثانية فجراً، تبعها بعد نصف ساعة نداءات من جوامع وسيارات تضع مكبرات صوت، تدعو السنة إلى الجهاد، وأحياناً تدعو إلى الجهاد ضد (... العلوية)، وأحياناً تدعو إلى مهاجمة أحيائهم. لقد سمعت هذه النداءات كثيراً، وهي انطلقت في معظم جهات المدينة. تبين لي أن سيارة إطفاء كانت إحدى هذه السيارات، وبعضها سيارات تابعة للجهات الأمنية. ودخل عناصر ملثمون على الجوامع، وأجبروا المؤذنين فيها على إطلاق هذه الدعوات الجهادية. وأحياناً خلعوا أبواب الجوامع وبنوا دعواتهم» (من رسالة بعثها إلي الناشط الميداني في حمص - يامن حسين). إن الوقائع التي نقلها هذه الرسالة المهمة جداً، تكاد تتطابق حرفياً مع ما حدث صباح يوم الأربعاء ٢ شباط ١٩٨٢ في حماة، حيث قامت أيضاً مجموعات ملثمة من عناصر أمنية معدة مسبقاً لهذه المهمة، بتحريض الناس على الخروج من منازلهم لمهاجمة رموز السلطة في المدينة. وقد وزعت هذه المجموعات أسلحة على الشبان الذين خرجوا تحت تأثير النداءات والتكبيرات عبر المآذن. وفيما بعد تم اعتقال كل الذين خرجوا من بيوتهم استجابة لتلك النداءات، كما تمت تصفية الذين حملوا سلاحاً، بعد خروجهم من بيوتهم بوقت قصير، أو فيما بعد. أما المجموعات المحرصة تلك، فقد انسحبت بعد ساعات من المدينة، لتفسح المجال لدخول وحدات عسكرية، وتبدأ حملة المجازر والتدمير في المدينة طوال شهر شباط. لقد قدمت هذه المكيدة للنظام حجة وجود مقاومة مسلحة في المدينة فجر الثاني من شباط، وذلك كتبرير لما ارتكبته وحدات الجيش تالياً من مجازر مروعة:

<http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=310267#.T9eoqcnfJmU>
facebook

١٣ عن ذلك يمكن مراجعة: نضال بيطاري: الفلسطينيون في سورية بين الثورة والقلق، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٤٦، صيف ٢٠١٢. وأيضاً، غسان محمد، مصدر سبق ذكره.

١٤ بعد شهر تموز ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين في الثورة السورية بشكل كبير، وبات يقدر بحوالي ثمانمئة
<http://syrianshuhada.com/default.asp?a=st&st=12>

علماً أن العدد ارتفع في الشهور التالية إلى إضعاف ذلك، للمزيد يمكن الاطلاع على إحصائيات الشهداء الفلسطينيين في الثورة السورية على الرابط التالي:

[https://www.facebook.com/Syrian.Revolution.Statistics/
app_376783492351805](https://www.facebook.com/Syrian.Revolution.Statistics/app_376783492351805)

١٥ لائحة أولية بأسماء شهداء المجزرة التي حصلت في مخيم اليرموك، في حارة الجاعونة، علماً أن ثمة حديثاً على وصول عدد الشهداء إلى ٢٤ شهيداً.

١٦ حول تلك التطورات، يمكن مراجعة: ماجد كيالي، «أحداث مخيم اليرموك: «موت» الفصائل الفلسطينية»، النهار

اللبنانية (٢٠١١/٦/٥). وماجد كيالي: «تلك المجازر التي بلا طائل مقنع»، في ملحق «نوافذ» صحيفة المستقبل، ٢٠١١/٦/١٢. وغسان محمد (مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٧-١٤٩). وفي ذلك، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم في مسيرتي العودة ٥/١٥، و٢٠١١/٦/٥، ٤٢ فلسطينياً، بحسب ملخص «التقرير الإستراتيجي الفلسطيني»، الصادر عن مركز «الزيتونة» العام ٢٠١٢.

١٧ يرى الرئيس بشار الأسد أن «سورية بلد له موقع خاص جداً من النواحي الجغرافية والجيوسياسية والتاريخية ومن النواحي الأخرى، وهي موقع التقاء كل مكونات الشرق الأوسط، وخط التقاء صفيحتي الزلزال، وأي محاولة لهز صفائح الزلزال ستؤدي إلى زلزال كبير يضر كل المنطقة ومسافات بعيدة ... إذا اهتز الشرق الأوسط فكل العالم سيهتز، وأي تفكير بهذا النوع من السيناريوهات سيكون ثمنه أكبر بكثير مما يستطيع العالم أن يتحملة: (٢٠١١/١٠/٣٠) موقع حزب «البعث» - القيادة القومية، على شبكة الانترنت:

http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5485:activity&catid=39&Itemid=208&lang=ar

وهذا بالضبط ما كان تحدث به رامي مخلوف، ابن خال الرئيس، ورجل الأعمال إلى نيويورك تايمز (٢٠١١/٥/١٠):

http://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?_r=2&hp

أيضاً، بحسب محمد حسنين هيكل: «إذا حصل فراغ إستراتيجي في سوريا، فإن العالم العربي سيكون في حالة من عدم التوازن، من الخليج إلى البحر المتوسط». السفير (٢٠١٢/٧/١٠). وهذا د. عبد الباسط سيدا (رئيس المجلس الوطني السوري) المعارض يعتبر، أن «سوريا هي دولة مفتاحية تؤثر في لبنان، وتؤثر في الأردن وفلسطين والعراق وحتى في تركيا». (مجلة المجلة، ٢٧/٦/٢٠١٢):

<http://www.majalla.com/arb/2012/06/article55236518>

١٨ ידיبوت أحرنوت، (٢٠١١/٩/٢١).

١٩ صحيفة السفير، بيروت، (٢٠١١/٧/٢١).

٢٠ صحيفة المستقبل، بيروت، (٢٠١١/١١/١٧).

٢١ صحيفة جلوس الاقتصادية الإسرائيلية، (٢٠١٢/٦/١٢).

٢٢ موقع عرب ٤٨، (٢٠١١/١٢/١١).

٢٣ يتسيك وولف، موقع نيوزون، ٢٠١١/١٢/٠٦:

www.news1.co.il/Archive/001-D-283736-00.html

٢٤ عن هذا الموضوع، يمكن مراجعة: جميل هلال، «مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٦، (خريف ١٩٩٨). وجميل هلال: «الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢١، عدد ٨٣. وعماد اشتية وحسني عوض وفخري دويكات: «أسباب تراجع مكانة «فتح»: دراسة ميدانية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٩، صيف ٢٠٠٩. أيضاً، حيدر عوض الله: «اليسار الفلسطيني.. أوضاع صعبة ومهمات ثقيلة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٧، صيف ٢٠١١.

ملحق خاص

مواقف وبيانات صادرة عن بعض الكيانات الفلسطينية بشأن
أحداث الثورة السورية

منظمة التحرير الفلسطينية تدين قصف مخيم الرمل باللاذقية^١

استكرت منظمة التحرير الفلسطينية، بشدة، دخول وحدات من الجيش السوري مخيم الرمل بمحافظة اللاذقية وتعرضه للقصف الذي أسفر عن سقوط ضحايا وتهجير عدد من السكان، في حين نظم الفلسطينيون في مدينة رام الله مسيرة تضامنية مع الشعب السوري.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية (اف ب) عن أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه قوله «إننا ندين بشدة عمليات القوات السورية في دخول وقصف مخيم الرمل الفلسطيني في اللاذقية وتهجير سكانه»، داعياً «كافة الهيئات الدولية المعنية إلى التدخل الفوري لوقف «المجزرة» التي أدت إلى سقوط ضحايا».

وأضاف عبد ربه «نحن نعتبر أن هذا العمل يشكل «جريمة» ضد الإنسانية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني وأشقايم السوريين الذين يتعرضون لهذه الحملة الدموية المستمرة».

وكانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في وقت سابق ذكرت أن أكثر من ٥ آلاف لاجئ فلسطيني فروا من مخيم الرمل على خلفية الأحداث التي شهدتها المنطقة.

وشهدت منطقة الرمل، بالإضافة إلى منطقة الصليبة والسكنوري بمحافظة اللاذقية، مظاهرات احتجاجية تطالب بحريات عامة، وذلك منذ بدء الاحتجاجات في مدن عدة بسورية في شهر آذار الماضي.

وتقول السلطات إن مسلحين يستخدمون المظاهرات غطاء لتنفيذ أعمال هدفها زعزعة الاستقرار في سورية والنيل من مواقفها الوطنية والإقليمية، فيما تتهم جماعات حقوقية وسكان السلطات باستخدام «العنف المفرط» في «قمع» الاحتجاجات واعتقال عدد منهم.

وتشهد سورية حركة احتجاجية بدأت في شهر آذار الماضي في درعا، وامتدت إلى مدن سورية عدة بدأت بمطالبات تدعو للإصلاح والتغيير، وتساعدت مع حدة المواجهة من قبل السلطات لتطالب بإسقاط النظام.

(٢٠١١/٨/١٥)

بيان صادر عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق^٢

يا جماهير شعبنا الفلسطيني

ونحن نراقب التطورات والأحداث الجارية في المنطقة العربية، والهبات الشعبية المنادية بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، نتوجه بالتحية لشعوب أمتنا العربية الساعية للانعتاق لما يشكله هذا من دعم أكيد لمسيرة شعبنا الفلسطيني الوطنية، وتجديد لطاقت الأمة للدفاع عن حقوقها ومصالحها الوطنية والاجتماعية، نؤكد تضامننا التام مع الشعب السوري الشقيق، المدافع عن أمن واستقرار سوريا الحبيبة، والتمسك بالدفاع عن المصالح الوطنية والقومية، والداعم للمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، والذي تصدى ولا يزال لكل أشكال الضغوط والتآمر الأمريكية والإسرائيلية التي تحاول النيل من مواقفه المبدئية، وحرصه الشديد على وحدته الوطنية في وجه كل فنتة تحاول النيل منها، وسعيه إلى تطوير مناحي حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. فنحن شعب فلسطين وشعب سوريا سنبقى يداً بيد من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة كافة، وفي مواجهة كل أشكال التآمر التي تحاك ضد أمتنا، ومحاولات النيل من أمنها واستقرارها.

عاش يوم الأرض الخالد

المجد للشهداء .. وستبقى أمتنا العربية عصية على المؤامرات الأمريكية والإسرائيلية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

حزب الشعب الفلسطيني

دمشق ٢٠١١/٣/٣٠

فصائل منظمة التحرير في دمشق توجه رسالة للرئيس محمود عباس حول أحداث

سوريا^٢

منذ بدء الأحداث الداخلية في سوريا، كنا نحن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سوريا في حالة لقاء دائم على مستوى البلد، وعلى مستوى كل مخيم من المخيمات الفلسطينية لاتخاذ كل ما يلزم من توجهات وخطوات عملية كي نجنب النصف مليون فلسطيني المقيمين في سوريا من أي محاولة من أي جهة أتت للانجرار إلى الشأن الداخلي. وعملنا بهذا الاتجاه مع باقي الفصائل الفلسطينية. ونستطيع أن نقول إننا قد نجحنا في هذا المسعى، فظلت مخيماتنا وأبناء شعبنا بمنأى عن أي فعل لا يحفظ أمنهم وسلامتهم، فلا تزال في ذاكرتنا المأساة الكبرى التي حلت بأبناء شعبنا الذين كانوا مقيمين في الكويت. وكان هذا الموقف هو الذي وجه موقفنا إزاء ما وقع في السادس من حزيران الجاري أمام الخالصة، الذي كاد لا أن يجر الوضع الفلسطيني إلى الأحداث الداخلية في البلد فحسب، بل أن يتجاوز ذلك لفتح مشكلة داخلية فلسطينية لا تطال الفصائل الفلسطينية فحسب، بل عموم الفلسطينيين المقيمين في البلد. وبذلنا جهداً واسعاً ودؤوباً لاحتواء الموقف وتطويق تداعياته، وسعيًا بكل جهد ممكن لتهدئة الأمور باعتبار ذلك هو المطلوب الآن وقيل كل شيء. ودعونا إلى التوقف عن كل ما يثير الوضع الداخلي الفلسطيني كي لا نمكّن أحداً من العمل على جرننا إلى الأحداث الداخلية في البلد.

لاقى موقفنا هذا تجاوباً من الجميع، وتقديراً من أبناء شعبنا. ودافعنا الوحيد كان خمسمائة ألف فلسطيني مقيمين في البلد. وفي هذا السياق، سجلنا ملاحظتنا على تصريحات صدرت على شاشة قناة تلفزيون فلسطين، ومن المؤتمر الصحافي الذي عقدته فصائل التحالف في دمشق وغيرها من التصريحات، ورأينا فيها تصريحات لا تقدر بدقة ماهية الموقف الذي يجب أن يتخذ في لحظة معينة، وما هي وظيفة هذا الموقف. نحن مقتنعون أن الموقف الذي يحفظ أمن وسلامة خمسمائة ألف فلسطيني في سوريا هو الذي يلم الموضوع في حينه، إلى حين وقت المراجعة والتدقيق الذي يجب أن لا نستعجله.

نكتب إليكم بما قمنا به، وما هو المعيار الذي انطلقنا منه من موقعنا المسؤول الوطني الذي يلامس الحالة كما يراها بتفاصيلها وبمعلوماتها الصحيحة بعيداً عن الانطباعات أو أي اعتبارات. وندعوكم لتكون ثقتكم بنا عالية في قدرتنا على تحمل المسؤولية، وأن يبني على هذا ضرورة أن تأخذوا رأيًا ورؤيتنا بعين الاعتبار في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني في سوريا، ليكون أماننا وأمامكم دوماً مصلحة وأمن واستقرار خمسمائة ألف فلسطيني في سوريا لم يساوموا على منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، لأنهم يحتفظون ويدافعون عن دور يفتخرون به في انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة. وثقوا بأننا على قدر هذه المسؤولية الوطنية، ونحن أهل لها، فنرجو أن تستمعوا لنا، وأن تأخذوا برأيًا، فنحن جزء منكم.

والسلام عليكم

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أبو خلدون (عضو المكتب السياسي)

حزب الشعب الفلسطيني

مصطفى الهرش (عضو اللجنة المركزية)

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

قاسم معتوق (عضو المكتب السياسي)

حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح

أبو عماد حمدان (أمين سر الإقليم)

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عمر مراد (عضو اللجنة المركزية)

جبهة التحرير الفلسطينية

تيسير أبو بكر (عضو المكتب السياسي)

دمشق ٢٢/٦/٢٠١١

دمشق: نداء .. نداء .. نداء ..

صادر عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ...

للجميع حافظوا على وحدة المجتمع الفلسطيني

يا شباب فلسطين، يا أبناء الشعب الفلسطيني المناضل،

قبل عام ونصف من الآن، استشهدت كوكبة من شباب فلسطين على تخوم الجولان السوري المحتل في مسيرة العودة، مؤكدين أن درب شعب فلسطين؛ درب اللاجئين من شعب فلسطين، هو درب الكفاح المتواصل من أجل العودة إلى الديار والممتلكات. وأقسم شباب فلسطين في كل المخيمات الفلسطينية في سوريا، أنهم سيحفظون العهد وسيواصلون الدرب ذاته الذي قضى في سبيله شهداء مسيرة العودة. وأن بوصلتهم وجهدهم سوف يظل محفوظاً في سبيل انتزاع حقوقنا الوطنية الفلسطينية.

واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ونحن نشهد الأزمة التي يمر بها القطر السوري الشقيق الذي نتمنى له كل الخير والعافية والسلامة. اليوم، مطلوب منا أكثر من أي وقت أن نحفظ وصية الشهداء، وأن نحفظ العهد الذي قطعناه لهم، أن جهدنا وعملنا سوف يبقى مكرساً لشأننا الفلسطيني ومعركتنا الوطنية، بالحفاظ على أمن وسلامة أبناء شعبنا ومخيماته، وأن لا نتجه بوصلتنا نحو أي شأن آخر، خاصة ونحن نتذكر ما حل بشعبنا في الكويت والعراق ونهر البارد.

نداؤنا، دعوتنا الحارة للجميع، حافظوا على وحدة المجتمع الفلسطيني، ولنتجنب كل ما يمكن أن يؤثر على هذه الوحدة. مخيماتنا، أبناء شعبنا، يجب أن تظل وحدة واحدة متماسكة حول فلسطين، حول قضيتنا الوطنية، حول عهدنا للشهداء. أن مسيرتنا، وأن جهدنا هو نضال مستمر من أجل العودة، من أجل فلسطين.

لنكن جميعاً كما الشهداء، مسيرتنا هي مسيرة العودة، دربنا هو درب حقوقنا الوطنية.

نتوجه بالتعازي الحارة لأسر شهداء المخيمات وشهداء جيش التحرير الفلسطيني. ونعاهد الجميع أننا سنظل على درب الشهداء نحو فلسطين، متمسكين بواجباتنا الوطنية من أجل العودة ودحر الاحتلال.

كما ندعو إلى التوقف عن استهداف الفلسطينيين ومخيماتهم، لأن هذا هو الذي يؤكد التضامن الحقيقي مع الشعب الفلسطيني وتمكينه من تركيز جهوده على قضيته الوطنية من أجل حقه في العودة ودحر الاحتلال الغاشم.

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية

٢٠١٢/٧/١٤

بيان فصائل المنظمة في دمشق^٤

أعقاب اجتماعها الاستثنائي .. توقفت قوى التحالف إزاء الأوضاع الفلسطينية وامتداداتها العربية والدولية، وجرت مناقشة معمقة للوقائع والأحداث التي تمر بها قضيتنا وأمتنا، وبخاصة الحرب التي يشنها العدو الصهيوني ضد شعبنا في غزة، إلى جانب السياسة التصفوية التي تجري تحت ظلالتها السوداء عمليات الاستيطان والتهويد والمخاطر التي تتهدد مدينة القدس ومقدساتها.. مع ما يرافق ذلك من إجراءات تمهيدية لعملية تهجير جماعي لأبناء شعبنا الفلسطيني في أراضيها المحتلة العام ١٩٤٨. وعلى ضوء ذلك، صدر البيان التالي:

١. أكد المجتمعون على أهمية تفعيل كل برامج ووسائل النضال لإبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في المشهد السياسي العربي والدولي على أرضية التمسك بالحقوق الوطنية التاريخية، وفي مقدمة ذلك حق العودة المقدس، وبذل كل الجهود

لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

٢. يرى المجتمعون أن ما يسمى بالربيع العربي لم يعكس إرادة الشعوب العربية بعد أن صادرت قوى التآمر العالمي جهد وحراك الشعوب العربية، وعملت على احتوائه وسرقة مضامينه.
 ٣. أكد المجتمعون أن الربيع العربي الحقيقي هو ربيع فلسطين المحررة، وأن أي حراك شعبي لا تكون بوصلته فلسطين لا يمكن أن يصب في مصلحة أمتنا وأهدافها الإستراتيجية في أن تكون حرة وسيدة وصاحبة دور حضاري وإنساني.
 ٤. يرى المجتمعون في تحالف القوى الفلسطينية أن الانتفاضة الشعبية الثالثة في فلسطين في مواجهة الاحتلال هي المقدمة الفعلية لإعادة تصويب بوصلة الصراع، وإعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام ومكانتها في سلم الأولويات العربية.
 ٥. أكد المجتمعون أن المؤامرة الخارجية التي تتعرض لها سوريا على خلفية مواقفها الداعمة للمقاومة وإرادتها السياسية الممانعة للبرنامج الأمريكي الصهيوني، هي مؤامرة ضد تحالف فلسطين والمقاومة، غايتها ضرب وحدة سوريا الاجتماعية والسياسية وتقسيمها إلى دويلات طائفية. وانطلاقاً من معطيات الواقع، فإن تحالف القوى الفلسطينية تعلن وقفها إلى جانب سورية في مواجهتها للمؤامرة، وتعلن عن تأييدها للبرنامج الإصلاحي الذي يحقق لسورية وشعبها المزيد من عوامل القوة الداخلية.
 ٦. يدين المجتمعون نهج التفاوض والاستسلام الذي تمثله سلطة رام الله ولهاثها خلف وهم دولة على حساب إنهاء وإلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية التي تعمل على إعادة بنائها.
 ٧. توقف المجتمعون أمام التطورات التي جرت في مخيمات شعينا في سورية ولبنان، ومحاولة إشغالها وتوريطها في مسائل جانبية، وأكدوا على استمرار عملهم وضرورة معالجة أية تداخلات من شأنها المساس بأمن المخيمات ورفض المحاولات المشبوهة لأخذها إلى دهليز مشاريع التوطن بعيداً عن هدفها من أجل الحرية والعودة في النضال الوطني الفلسطيني.“
- وتم مهر البيان في سابقة فريدة من نوعها باسم الفصائل التالية، وهي فصائل محسوبة على النظام السوري، ومعروف ولاؤها له.

فتح الانتفاضة. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة

منظمة الصاعقة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

جبهة التحرير الفلسطينية الحزب الشيوعي الفلسطيني

٢٠١٢/٧/٢٧



بيان سياسي

صادر عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سوريا

تدين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سوريا بأشد العبارات الجريمة المروعة النكراء التي ارتكبت بحق ابناء شعبنا الفلسطيني في مخيم اليرموك مساء يوم الخميس الثاني من آب الجاري . وتدين مرتكبي هذه الجريمة البشعة التي سقط ضحيتها العشرات من الشهداء والجرحى .

ان فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تتوجه بالجزاء الحار لشعبنا واسر الشهداء وتحسبهم شهداء عند الله ومن اجل فلسطين .

وتدعو كل من يمتلك ذرة من ضمير أو وجدان التوقف عن استهداف الفلسطينيين والمتاجرة بدماتهم , فللشعب الفلسطيني قضيته الوطنية وصراعه مع المشروع الصهيوني الذي لن تتمكن أي قوة على هذه الأرض من حرق مساره النضالي من اجل انتزاع حقوقه الوطنية . فيكفي الشعب الفلسطيني ما يلقاه يوميا على يد الاحتلال من قتل واعتقال ونهب للأرض وهو يخوض معركته وحيدا دون أن يجد دعما أو اسنادا من أحد .

ان فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الجميع الى التوقف عن العبث بأمن شعبنا وسلامته وأمن مخيماته من خلال عمليات تجبيش عبثية لن تحمل الا مزيدا من الويلات على شعبنا ، ولن تسهم الا في اضعاف وحدة مجتمعه وتماسكه .

المجد والخلود للشهداء شهداء فلسطين

والشفاء العاجل للجرحى

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية - سوريا

2012/8/3

بيانات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بيان بخصوص قرار الجامعة العربية المتعلق بسوريا

ارتباطاً بقرار المجلس الوزاري الصادر عن جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢، والقاضي بتعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في مجلس الجامعة العربية واجتماعاتها ومؤسساتها، فقد توقف المكتب السياسي أمام هذا القرار الخطير والمدان وتداعياته التي يمكن أن تنعكس سلباً على سوريا وحراكها الشعبي الديمقراطي، وعلى المنطقة العربية برمتها وأمنها القومي.

حيث حذرت الجبهة الشعبية من تدويل الأزمة السورية الداخلية، وفتح الباب للتدخلات الخارجية ولدول حلف «الناتو» وبخاصة، التي تهدد سوريا دولة وأرضاً وشعباً ودوراً ومصيراً، وتحول في الوقت نفسه دون معالجة الوضع الداخلي عبر الحوار الوطني والإصلاحات الجادة والشاملة التي تحقق أماناً وتطلعات الشعب بكافة مكوناته وقواه، وتصون دماء أبنائه الزكية وسيادته ووحدته الوطنية والديمقراطية وحقوقه في الكرامة والحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية.

إن الجبهة الشعبية إذ تؤكد أن يكون الموقف الرسمي الفلسطيني بعدم التصويت إلى جانب هذا القرار، فإنها ترى فيه خروجاً على السياسة الرسمية الفلسطينية المتبعة، ولا يخدم مصالح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ويمكن أن يستخدم لمصلحة مخططات العدو الصهيوني والإمبريالية لإجهاض التحولات الوطنية الديمقراطية الجارية في المنطقة العربية، وتسويغ شتى أشكال العدوان الإمبريالي والصهيوني الهادف لتفتيت المنطقة والهيمنة على شعوبها ونهب ثرواتها واحتجاز تطورها.

المكتب السياسي (٢٠١١/١١/١٥)

٢٠١١/١١/١٦

بيان صادر عن اجتماعات للجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

«ما تشهده المنطقة من انتفاضات وحراك شعبي، يقدم البرهان على قدرة الشعوب العربية على انتزاع حقوقها والانتصار على الاستبداد والفساد والتبعية والتجزئة، وإقامة نظام عربي ديمقراطي تعددي جديد يحفظ للمواطن حريته وكرامته وحقوقه السياسية الديمقراطية والاجتماعية والثقافية. وإن محاولات التدخل والاحتواء الخارجي لثمار هذه الانتفاضات والتحولات نحو الديمقراطية، والعبث بمقدرات شعوبنا، تتطلب رفض هذه المحاولات وقطع الطريق عليها بتمكين حركة الشارع وقوى الثورة من تحقيق أهدافها في التغيير والحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة الإنسانية، بما يجنب المنطقة وشعوبها مزيداً من سفك الدماء والانجرار إلى أتون الحروب الأهلية، واستجلاب شتى أشكال القواعد العسكرية والتدخل الأجنبي. إن الموقف من القضية الفلسطينية كان وسيبقى الحكم الفيصل لماهية التغيير ولبرامج كل القوى والتيارات، وكذلك أيضاً من رفض التدخل الأمريكي والأطلسي باعتباره تدخلاً لا يخدم بالمثل مصلحة شعوبنا وتطلعاتها المشروعة نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبخاصة ونحن نلاحظ وندرك أن الديمقراطية الأمريكية تنكفئ على ذاتها وتتحول إلى غطاء للعدوان والإرهاب حين يتعلق الأمر بأمن وتفوق وانتهاكات وجرائم حليفها الإستراتيجية دولة الاحتلال، أو بالسيطرة الأمريكية على نفط المنطقة والهيمنة على ثرواتها».

اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

أواسط أيار - مايو ٢٠١٢

الجبهة الشعبية تدعو إلى اليقظة تجاه دسائس الأعداء التي تحاك

ضد الشعب الفلسطيني

رام الله - وليد عوض: اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تتخذ من دمشق مقراً لها، أن الحل السياسي والحوار الوطني وليس التفجيرات والاعتقالات، هو ما يحمي سوريا وشعبها وأرضها ويوقف نزيف الدم الطاهر واستنزاف موارد ومكانة الوطن والدولة.

ورأت الجبهة الشعبية في الحل السياسي طريقاً للإصلاح يوفر لأبناء سوريا تحديد خياراتهم وانتخاب قياداتهم ويجنب سوريا كوارث استباحة السيادة وتقويت الوحدة الوطنية والنسيج الوطني والاجتماعي والثقافي، ويقطع الطريق على التدخلات الخارجية المتنوعة والعديدة الأطراف وسياسة العسكرة التدميرية التي تقودها دول «الناوتو» وأتباعهم في المنطقة.

ودعت الجبهة الشعبية في بيان صحافي أرسل ل القدس العربي «إلى اليقظة والتحوط اتجاه دسائس الأعداء التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وإلى حماية الوجود الفلسطيني المؤقت في أحضان الشقيقة سوريا على طريق العودة للديار التي شردوا منها أبناء فلسطين قسراً بالنعف والإرهاب، هذا الوجود الذي ينأى بنفسه دوماً عن التدخل في شؤون مضيقيه، وليس له من مصلحة سوى في صيانة سيادة واستقلال سوريا ووحدة وعزة شعبها العظيم ووحدة الشعوب العربية وتقديمها على درب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية».

بيانات الفصائل المعارضة

فصائل المقاومة تنفي وجود أي مشاركة فلسطينية في أحداث درعا

رفضت الفصائل الفلسطينية في دمشق الاثنين ٢١/٣/٢٠١١ مزاعم عن مشاركة عناصر فلسطينية في أحداث مدينة درعا جنوبي سوريا. وأكدت الفصائل الفلسطينية في بيان حسبما ذكر موقع العالم الإيراني حرصها على الأمن والاستقرار في سوريا، معربة عن تضامنها المطلق مع دمشق وقيادتها في مواجهة أي مخطط يستهدف النيل من هذا البلد.

ونفت القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بشدة، في بيان، ما تردد عن مشاركة عناصر فلسطينية في أحداث درعا، مؤكدة أن الفلسطينيين في سوريا قوة متحدة مع الشعب السوري وقيادته.

وجاء في البيان أنه استناداً إلى المعطيات على الأرض، وانطلاقاً من المتابعة الحثيثة والدقيقة للأحداث التي جرت في درعا، تؤكد الفصائل الفلسطينية في سوريا على النقاط التالية:

أولاً. إن الشعب الفلسطيني، وإذ يعرب عن حرصه على الأمن والاستقرار في سوريا، فإنه يؤكد على التضامن المطلق مع هذا البلد وقيادته في مواجهة أي مخطط يهدف إلى النيل من سوريا التي كانت وما زالت العمق الإستراتيجي لثقافة المقاومة وخير من دافع عن شعب فلسطين وقضيته.

ثانياً. تنفي الفصائل الفلسطينية ما أشيع حول مشاركة عناصر فلسطينية في التظاهرات وأحداث الشعب التي حدثت في مدينة درعا، وتدعو وسائل الإعلام إلى التنبه لخطورة زج اسم الفلسطينيين في هذه الأحداث، نظراً لما يترتب على ذلك من تبعئة نفسية لا تخدم سوى أعداء شعبنا وأمتنا.

كما أكدت فصائل المقاومة في سوريا أن الفلسطيني في هذا البلد يتمتع بكامل الحرية ويمارس حقوقه السياسية في التعبير عن انتمائه الوطني والقومي، وسيظل وفيّاً لسوريا وشعبها وقيادتها، وذلك انسجاماً مع قناعاته ومبادئه.

طلال ناجي و خالد عبد المجيد يؤكدان دعم سورية ورفض المؤامرة عليها^٧

قال الأمين العام المساعد للجهة الشعبية - القيادة العامة لطلال ناجي: إن سورية «تعيش منذ أربعة أشهر أحداثاً داخلية مؤسفة ومؤلمة على الرغم من أن البعض يربطها بالربيع العربي، لكنه خريف عربي أنشأ حالة من الفوضى»، قبل أن يستدرك مؤكداً: نحن لا ننتقص من حق الشعب العربي بالديمقراطية.

وميز ناجي بين «عامة الناس والمتأمرين، فهناك مواطنون بسطاء ومحبتون وطيبون ومطالبهم محقة والرئيس بشار الأسد تحدث عن ذلك، وهناك مغرضون متآمرون مرتبطون بأجندات خارجية».

ناجي: اتقوا الله في بلدكم وقيادتكم ووحدة شعبكم.

وتوجه ناجي بخطابه لأبناء الشعب السوري «الشقيق الذين نحبهم ونحترمهم ونعزهم» قائلاً: اتقوا الله في وطنكم وبلدكم، وابتحوا عن حلول تحفظ وطنكم، وادعموا مسيرة الإصلاح.. أناشدكم وأتمنى عليكم.. واللّه إن الذين يزعمون دعم ما يجري في شارعكم يريدون بكم الشر ويتربصون بكم.. انظروا لما جرى في العراق، جاءت أميركا والغرب بحجة إقامة الديمقراطية فماذا كانت النتيجة؟ آخر الإحصاءات مليون ونصف مليون شهيد وخمسة ملايين مشرد جراء الغزو، هتتوا العراق وقسموه والمتفائلون يقولون إن قائمة لن تقوم للعراق حتى بعد عشرين عاماً.. اتقوا الله في بلدكم وأرضكم وقيادتكم ووحدة شعبكم.

وحذر ناجي من وجود «مؤامرة لتوريث» الشعب الفلسطيني في أحداث سورية، وأشار إلى تكليف قيادة الجبهة الشهيد أبو العبد الذهاب إلى درعا والاجتماع بالفلسطينيين هناك «حيث نجح في تجنب أهلنا المؤامرة وفشلوا في جر مخيم درعا لهذه الأحداث»، مبدياً ثقته بأن «أهل سوريا أدرى بكيفية التصدي للمؤامرة والخروج بها من محنتها أقوى مما كانت عليه».

ووصف موقف الفصائل هذا من «محنة» سورية بأنه «موقف محايد لكن إيجابي»، وقال: نحن لا نتدخل في الشأن الداخلي لأي دولة، ونحب هذا القائد أو ذاك من خلال موقفه من فلسطين وهذا مقياسنا.

بدوره، لفت الأمين العام لجهة النضال الشعبي الفلسطيني خالد عبد المجيد إلى «المعاملة الخاصة والمميزة» التي يلقتها اللاجئون الفلسطينيون من سورية حكومة وشعباً، معتبراً أن هذه المعاملة تفرض على الفلسطينيين «أن يكونوا أوفياء لهذا البلد المعطاء وقيادته وللرابطة القومية التي تجمعنا به، ونحن نعتز ونفتخر بتحالفنا مع هذا الشعب».

وأكد عبد المجيد وقوف أبناء الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية إلى جانب سوريا «شعباً وحكومة وقيادة في مسيرة الإصلاح وفي مواجهة المؤامرة»، مشدداً في الوقت نفسه على أن الفلسطينيين «لا يريدون التدخل في الشأن الداخلي السوري».

وقال: إن الحكومة والشعب في سوريا «قادران على حل القضايا الداخلية».

وأشار عبد المجيد إلى «دول غربية وإمبراطوريات إعلامية» دون أن يسميها تشترك في المؤامرة على سورية «لأن سورية وقفت مع المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق».

ورأى في استهداف سورية «استهدافاً للقضية الفلسطينية لتصفيتها». واعتبر أن «خروج سورية من أزمتها هو انتصار للقضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية».

فصائل فلسطينية تدين أحداث مخيم اليرموك في دمشق^١

بيان صحفي حول أحداث مخيم اليرموك

فصائل تحالف القوى الفلسطينية تدين جريمة الاعتداء على مجمع الخالصة التابع للجبهة الشعبية - القيادة العامة في مخيم اليرموك، وتعتبر أن ما جرى يندرج في إطار المخطط الذي يستهدف سوريا وقوى المقاومة، ويخدم العدو الصهيوني - الأمريكي وأدواتهم في المنطقة، ومحاولة للإساءة لنهج المقاومة ووحدة شعبنا. وتحمل أطرافاً فلسطينية في رام الله مرتبطة بالمخطط المعادي بالوقوف وراء أحداث اليرموك.

أقدمت مجموعات وعناصر مدموسة ومأجورة مستقلة جنازات شهداء الجولان الأبطال الذين سقطوا في ذكرى الخامس من حزيران، وقامت بتنفيذ مخطط مدبر ومعد له مسبقاً من قبل دوائر خارجية معادية لسوريا ولقوى المقاومة، بمحاولة الاعتداء على بعض القيادات الفلسطينية المشاركة في التشييع، وإطلاق هتافات معادية لفصائل المقاومة وسوريا. وأقدمت على حرق بعض السيارات المتوقفة أمام مقر الجبهة الشعبية - القيادة العامة. واستخدم بعض المندسين الأسلحة الرشاشة، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة من كوادر الجبهة وجرح عشرات ممن كانوا متواجدين في المنطقة. ثم أقدموا على حرق روضة للأطفال تابعة للمجمع، وأضرموا النيران في الطوابق السفلية للمبنى ومثلوا بجثث بعض الشهداء.

إن الفصائل الفلسطينية تدين وتستنكر هذا العمل الإجرامي المبيت الذي يأتي في إطار المخطط الذي يستهدف سوريا وقوى المقاومة، ويوضح الأبعاد السياسية لهذه الأعمال التخريبية والإجرامية، ومنها استمرار محاولات إرباك سوريا وخلط الأوراق بما يساهم في محاولات النيل من موقف قوى المقاومة والممانعة في المنطقة.

إن ما جرى يستهدف النيل من وحدة شعبنا العربي الفلسطيني، ومحاولة الإساءة إلى مسيرة نضاله الطويلة. ولا يمكن أن يخدم إلا العدو الصهيوني - الأمريكي وعملائهم وأدواتهم في المنطقة. وإن الأدوات التي نفذت هذه الجريمة عن وعي أو بدون وعي هي معروفة لشعبنا، ولا تمت لعائلات الشهداء بصله. ومعروف ارتباطاتها ومحركاتها في الداخل والخارج، ولن تقلت من العقاب لأنها أساءت لشعبنا وثورتنا وسوريا التي احتضنت أبناء شعبنا منذ النكبة وتدعم مقاومته ضد الاحتلال الصهيوني.

إن تحالف القوى الفلسطينية وأبناء شعبنا الفلسطيني سيبقى وفياً لسوريا وشعبها وقيادتها. ولن نسمح لأي مجموعة مارقة ومأجورة بالإساءة إلى سوريا أو النيل من مواقفها القومية المشرفة، ولا الإساءة إلى مسيرة نضال شعبنا الطويلة.

فصائل تحالف القوى الفلسطينية

دمشق: ٢٠١١/٥/٧

بيان الجبهة الشعبية - القيادة العامة بخصوص أحداث اليرموك

صرح مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، بما يلي:

أولاً. استناداً إلى الوقائع والمعطيات الواقعية تبين أن مجموعة من الأشخاص المشبوهين الذين تحركهم الولاءات السياسية والأمنية المعادية للمقاومة وثقافتها، قد عملت، ومنذ فترة، على التعبئة والتحريض ضد فصائل المقاومة الفلسطينية عبر بث الشائعات والدعايات المغرضة، ومنها الإساءة إلى قيم ومعاني الشهادة والشهداء الذين استشهدوا في مسيرة العودة في ذكرى النكبة، وفي السياق ذاته عمد أولئك المأجورون إلى الإساءة لمعاني مسيرات العودة الشعبية بكل معانيها، وإلى تصوير كل من شارك واستشهد في هذه المسيرة بأنهم مجرد أدوات لا إرادة لهم.

ثانياً. ليس خافياً على أحد أن محاولات عدة متكررة قامت بها بعض الجهات المعادية لدور سوريا القومي الداعم للمقاومة وقضيتنا من أجل الزج بالمخيمات الفلسطينية في ما يدبر من تأمر خارجي ضد سورية، إلا أن وعي شعبنا ودور الفصائل الفلسطينية، وبشكل أساسي ما بذلته الجبهة الشعبية - القيادة العامة، قد أفضل ذلك المخطط، الأمر الذي أزعج تلك الجهات العميلة، وجعلها تتخبط في عمليات التحريض والتأمر، فكان أن استغل المتآمرون موكب تشييع شهداء مسيرة العودة في ذكرى النكسة في مخيم اليرموك، وحاولوا الاعتداء على الدكتور ماهر الطاهر مسؤول الجبهة الشعبية في خارج فلسطين، وإيذاءه جسدياً، وهنا تدخلت عناصر الحماية التابعة للجبهة الشعبية - القيادة العامة لتأمين سلامته، وعلى الأثر قامت مجموعة من أدوات المخطط التأمري بالتحريض على مهاجمة مؤسسة الخالصة للشؤون الاجتماعية التابعة لجبهتنا، وانضمت إليها مجموعات من جوار المخيم من الذين يحرضون ضد الدولة السورية... وعلى الرغم من الهجوم المسلح ضد مؤسسة الخالصة الاجتماعية، فإن حراس الموقع وحكمة المسؤولين المتواجدين هناك، فوتت على المهاجمين فرصة إيقاع مجزرة كانوا يخططون لها... وغايتهم في ذلك الاستيلاء على المبنى وحرقه وقتل من فيه، ونتيجة للتصدي لتلك الأعمال الهمجية التي اندفعت بموجات عدة متتالية، استشهد اثنان من رفاقنا هما الرفيق الشهيد ناصر مبارك عضو اللجنة المركزية للجبهة، والرفيق الشهيد خالد الريان مسؤول الشؤون الإدارية، وبعد ساعات عدة من موجات الهجوم المتتالية، تمكنت عناصر جبهتنا من طرد تلك المجموعات العميلة.

ثالثاً. إن إقدام أشخاص مشبوهين على مهاجمة أحد مراكز الشؤون الاجتماعية بالأسلحة النارية، وإحراق روضة أطفال ومستوصف طبي ومؤسسة تقدم خدمات شبه مجانية لأبناء شعبنا الفلسطيني، يعطي دلالة واضحة على الطبيعة الإجرامية التي تهدف إلى المس بأمن شعبنا ضمن دائرة الاستهداف السياسي الذي يدبر لإشغال وإرباك قوى المقاومة بأطرافها كافة.

رابعاً. تحمل الجبهة الشعبية - القيادة العامة أطرافاً عميلة للكيان الصهيوني في سلطة رام الله المسؤولة عن أعمال التحريض والقتل والتخريب التي ارتكبتها المجموعات والأدوات العميلة التي هاجمت مؤسسة الخالصة، وتدعو الجبهة القوى الوطنية كافة إلى ضرورة محاسبة تلك الفئة الخارجة عن إرادة شعبنا والتي تتقاطع في دورها ومصالحها مع أعداء أمتنا.

خامساً. تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، أن المتلطين والمختبئين خلف الشعارات الزائفة ومن يقفون خلف تلك الجرائم السياسية والأمنية، لن يستطيعوا الاختباء كثيراً خلف أصابعهم، وأن شعبنا وقواه الحية لن تسمح لهم بالمراس والتناول على تاريخ ثورته وإنجازاتها للتغطية على برامج البيع والاستسلام وتصفية قضيتنا الوطنية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة

٧ يونيو، ٢٠١١

فصائل تحالف القوى الفلسطينية تدين "جريمة الاعتداء" على مجمع الخالصة في

مخيم اليرموك^١

أدانت فصائل تحالف القوى الفلسطينية، الأربعاء، ما أسمته «جريمة الاعتداء» على مجمع الخالصة بمخيم اليرموك التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

واعتبرت الفصائل في ختام الاجتماع الذي عقده بدمشق، وبحث خلاله أحداث مخيم اليرموك، أن ما جرى في المخيم «يندرج في إطار المخطط الذي يستهدف سوريا وقوى المقاومة، ويخدم العدو الصهيوني الأميركي وأدواتهم في المنطقة».

وشهد مخيم اليرموك جنوب دمشق أحداث عنف عقب تشييع جثث ٢٣ شهيداً سقطوا في مسيرة العودة إلى الجولان يوم ٥ يونيو/حزيران الجاري. وأدت تلك الأحداث إلى سقوط خمسة قتلى، ثلاثة من القيادة العامة بينهم عضو اللجنة المركزية ناصر مبارك، وأحد المهاجمين، وآخر من المارة فضلاً عن إصابة العشرات بجروح.

ووصفت الفصائل في بيان تلاه أمين سرها خالد عبد المجيد ما حدث أنه «جريمة تأتي في إطار محاولة الإساءة إلى نهج المقاومة ووحدة الشعب الفلسطيني»، واتهمت «أطرافاً في سلطة رام الله بالوقوف وراء المخطط المعادي ووراء أحداث اليرموك».

بدوره، اتهم أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة «أطرافاً سعودية بتمويل المجموعة التي افتعلت الأحداث التي جرت في مخيم اليرموك بدمشق أثناء تشييع شهداء مسيرة العودة في ذكرى النكسة يوم الاثنين الماضي».

واستشهد ثلاثة وعشرون فلسطينياً بينهم طفل وامرأة، وخمسة سوريين، وجرح نحو ٤٥٠ في الجولان السوري عندما أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي الرصاص الحي على سوريين ولاجئين فلسطينيين عزل، كانوا يشاركون في مسيرة العودة في الذكرى الـ٤٤ للنكسة التي صادفت الخامس من يونيو/حزيران الجاري.

وأعلن جبريل أن الفصائل ستدعو قريباً جداً وسائل الإعلام إلى مؤتمر صحافي «لعرض المغرر بهم الذين تم إلقاء القبض عليهم أمام الصحافيين كي يدلوا باعترافاتهم، وكيف أرسل المال لهم من السعودية وجهات أخرى لافتعال تلك الأحداث».

ورداً على سؤال حول كون اتهامه للسعودية موجهاً للنظام أم لأشخاص قال جبريل «هم أشخاص في موقع المسؤولية». كما اتهم جبريل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ومحمد دحلان القيادي في حركة فتح بالوقوف وراء تلك الأحداث بـ«التآمر مع أميركا والعدو الصهيوني».

ونفى جبريل أن يكون حراس مجمع الخالصة - الذي أحرقه المتظاهرون في مخيم اليرموك - قد أطلقوا الرصاص على المهاجمين، مضيفاً «لو أراد الذين يدافعون عن المجمع إيقاع خسائر بشرية في صفوف المهاجمين لأوقعوا العشرات، لكن كنا نعرف أن هؤلاء مغرر بهم».

وتندد جبريل ببيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي صدر في رام الله «وزعمت فيه أن مجموعات مسلحة تابعة للجبهة الشعبية - القيادة العامة، قامت بإطلاق الرصاص الحي على جموع المتظاهرين الفلسطينيين من شباب مخيم اليرموك».

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة

”العقوبات ضد سورية قرار حرب أمريكي - صهيوني بأدوات عربية“^{١٠}

تتديداً بقرار العقوبات (الاقتصادية السياسية) لما يسمى بجامعة الدول العربية ضد سورية، صرح مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية - القيادة العامة، بما يلي:

لقد بلغت الحرب الأمريكية الصهيونية التي ينفذها معظم النظام الرسمي العربي ذروة الانحطاط السياسي والأخلاقي، من خلال استهداف المواطن السوري بلقمة عيشه، ظناً من المحور الأمريكي الصهيوني والحكام المستعربين أن من شأن تلك العقوبات إركاغ سورية وشعبها، تلك العقوبات التي تشكل مظلة رخيصة لتبرير التدخل العسكري الأطلسي ضد سورية وشعبها.

تدين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، باسم شعبنا الفلسطيني الدور الرخيص لسلطة عباس، الذي وقف في طابور المتآمرين على وحدة سورية وشعبها من خلال التصويت على تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، ومن ثم المصادقة على قانون العقوبات الأمريكي الصهيوني ضدها ... وتعتبر الجبهة أن موقف سلطة رام الله اتجاه سورية يتناقض مع إرادة شعبنا وموقفه الوطني المتلاحم مع سورية في مواجهة المؤامرة التي تتعرض لها.

تدعو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، كل أحرار وشرفاء أمتنا من قوى، وأحزاب، وشخصيات وطنية، أن تبادر لاتخاذ الخطوات العملية التي تتف عملياً إلى جانب سورية وقيادتها وشعبها في مواجهة الحرب الأمريكية الصهيونية ضدها، ونحن على ثقة بأن الرهان على تفتيت قوة الجبهة الداخلية السورية سوف يسقط أمام وعي وثبات وإرادة سورية ومعها جماهير أمتنا العربية والإسلامية.

الفصائل الفلسطينية في سورية تنفي وتستنكر تصريحات الأونروا بشأن مخيم الرمل^{١١}

استكرت فصائل تحالف القوى الفلسطينية تصريحات قيادة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بشأن بيانها الذي تحدثت عن قصف مخيم الرمل للاجئين الفلسطينيين في اللاذقية.

ودعت الفصائل إلى عدم زج الفلسطينيين في الأحداث الجارية في سورية، وعدم توظيف واستثمار ذلك لمصلحة جهات معادية.

وقال أمين سر الفصائل الفلسطينية في دمشق خالد عبد المجيد «إن حي الرمل الفلسطيني لم يقصف على الإطلاق، وإن العمليات العسكرية والأمنية تجري في حي السكتوري وقتينيس المجاورين لحي الرمل الفلسطيني».

وأضاف عبد المجيد لـ«يونايته برس إنترناشونال» «إن حي الرمل الفلسطيني هو جزء صغير من المنطقة التي تشهد عمليات أمنية»، مشيراً إلى أن عدد الفلسطينيين في مخيم الرمل بحدود ستة آلاف شخص، بينما يتجاوز عدد سكان حي السكتوري الـ ٧٠ ألف شخص، و«أن المظاهرة التي خرجت من مخيم الرمل يوم الجمعة من شارك فيها هم أبناء حي السكتوري والأحياء المجاورة».

وقال إن «شخصاً فلسطينياً قتل نتيجة تبادل لإطلاق النار بين المسلحين في حي السكتوري والقوات الحكومية السورية».

وعلى صلة، قال الناطق الرسمي باسم الفصائل الفلسطينية في سورية، الاثنين، في بيان «إن فصائل تحالف القوى الفلسطينية والهيئات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، تنفي ما ورد في تصريحات قيادة الأونروا حول قصف مخيم اللاجئين في اللاذقية، وتعتبر أن ذلك يأتي في إطار المحاولات التي تسعى إلى الإساءة للموقفين السوري والفلسطيني».

ودعا قيادة الأونروا وكل الجهات المختصة إلى عدم «زج الفلسطينيين في الأحداث المؤسفة في سورية، وعدم توظيف أو استثمار الموقف الفلسطيني لمصلحة جهات معادية تسعى إلى تشويه موقف سورية وقوى المقاومة الفلسطينية والعربية».

وأكد «حرص الشعب الفلسطيني وكل هيئاته ومؤسساته على الأمن والاستقرار في سورية، معربين عن أملهم بالخروج من هذه المحنة بأسرع وقت ممكن».

الجبهة الشعبية - القيادة العامة تستنكر مواقف السلطة الفلسطينية تجاه سورية^{١٢}

دانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، المواقف العربية المتواطئة مع أعداء سورية، واستنكرت مواقف السلطة الفلسطينية تجاه سورية في الجامعة العربية.

وأكدت الجبهة في بيان لها، أمس، في ختام اجتماع مكتبها السياسي: أن صمود سورية ووعي شعبها وحكمة قيادتها أفضل أهداف المؤامرة الخارجية التي تستهدفها وتعد أخطر فصول التآمر على الأمن الحيوي الوطني والقومي الذي يتهدد الأمة العربية والإسلامية بتاريخها وهويتها ودورها المستقبلي.

ودعت الجبهة القوى المؤثرة في الساحتين العربية والإسلامية إلى ضرورة المبادرة للعمل على نهوض شعبي عربي إسلامي دفاعاً عن سورية وما تمثل من نهج مقاوم، كما أدانت الجبهة المواقف المتواطئة مع أعداء سورية، واستنكرت موقف السلطة الفلسطينية في الجامعة العربية تجاه سورية، مؤكدة أن تلك المواقف لا تمثل إرادة الشعب الفلسطيني.

واعتبرت الجبهة أن هزيمة أمريكا في العراق أحد أهم الإنجازات التاريخية المعاصرة التي تؤثر بشكل جلي على انهيار المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، وبداية انبثاق شرق أوسط جديد مقاوم، ويؤكد حتمية نهج المقاومة وسقوط سياسة المفاوضات الذليلة، مهنتة الشعب العراقي والأمة العربية والإسلامية بهذا الانتصار.

(٢٠١١/١٢/١٨)

تصريحات أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة

ذكرت وكالة سما الإخبارية، أن أحمد جبريل قال إن حماس أخطأت كثيراً بقرار نقل مكتبها السياسي من دمشق إلى الدوحة. (٢٠١٢/٤/٦)

جبريل: سنقاتل مع إيران وحزب الله إلى جانب الأسد^{١٣}

أعلن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة أحمد جبريل في مقابلة تلفزيونية أن الجبهة وحزب الله وإيران سيكونون جزءاً من المعركة إلى جانب النظام السوري في حال حصول «عدوان خارجي» على سوريا.

وقال جبريل في مقابلة أجرتها معه في دمشق قناة الميادين الفضائية التي تتخذ من بيروت مقراً لها إن «النظام في سوريا قوي داخلياً... أما إذا كان ثمة عناصر خارجية وعدوان خارجي فتحن بحثنا هذا الموضوع مع الإخوان (في سوريا) ومع (أمين عام حزب الله) السيد حسن (نصر الله) ومع الإخوة في إيران، نحن جزء من هذه المعركة».

وأضاف: إذا كانت هناك محاولة لتصفيد خارجي تركي أو أوروبي أو حلف أطلسي، نحن سننزل إلى الشارع، ونقاتل إلى جانب كل الشرفاء وإخواننا السوريين.

وأضاف جبريل في المقابلة: إن الأمين العام لحزب الله أبلغه شخصياً أنه سيكون جزءاً من المعركة إذا كان هناك عدوان خارجي.

وأوضح أنه التقى نصر الله والرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد والرئيس السوري بشار الأسد.

ولفت إلى أن القيادة الإيرانية أبلغته أنها لن تترك سوريا تتعرض لعدوان، وأنها قالت «نحن أبلغنا الأتراك أكثر من مرة وحذرناهم أن لا يلعبوا بالنار، وأي تدخل هو خط أحمر في هذا الشأن».

وأشار جبريل الذي يتخذ من دمشق مقراً إلى أن حركته وحزب الله والنظاميين السوري والإيراني هم في «محور واحد»، مضيفاً: «شعرنا أنه يوجد تطابق بيننا» بأن «ما يدور في سوريا ليس حراكاً داخلياً محلياً، بل هو تغيير في بنية هذه المنطقة لصالح شرق أوسط جديد».

ووصف معركة الدفاع عن النظام السوري بأنها «معركة فاصلة». وشدد على أن لا خيار آخر غير الانتصار قائلاً: «إما أن نتصر وينهزم المشروع الأميركي الصهيوني، وإما أن نتصر ونكون نحن كفلسطينيين في منتهى السعادة ومعنى هذا أن الطريق بدأ يعبد من طهران إلى بغداد إلى دمشق».

وتابع: «نحن مصرون إصراراً كاملاً أن الطريق إلى فلسطين لا يمكن أن يكون إلا إذا كان هذا المحور هو المحور المنتصر».

(٢٠١٢/٧/٤)

بيان قيادة جيش التحرير الفلسطيني

حول جريمة قتل مجندين من الجيش^{١٤}

أعلنت رئاسة هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني، أمس، أن المجزرة التي ارتكبتها مجموعات إرهابية بحق مجموعة من المجندين في «جيش التحرير» لن تنفي الشعب الفلسطيني عن مواقفه تجاه قضيته العادلة، و«وقوفه إلى جانب سوريا جيشاً وشعباً في وجه هؤلاء العملاء القتلة».

وأدانت رئاسة هيئة أركان «جيش التحرير»، في بيان نشرته وكالة الأنباء السورية (سانا)، «قيام مجموعات مسلحة بخطف عدد من مجندي جيش التحرير الفلسطيني على طريق حماه - حلب أثناء توجههم لقضاء إجازة بين أهلهم وذويهم، ثم تصفيتهم بدم بارد». وفي حين لم يشر البيان إلى عدد القتلى الفلسطينيين، ذكرت تقارير أنهم ١٦ شخصاً.

واعتبر «جيش التحرير» أن «هذا العمل الإجرامي الجبان الذي استهدف أبرياء عزلاً، يؤكد الدور الإجرامي القذر لهذه المجموعات، وارتباطها بالأجندات الغربية الصهيونية وحقدتها الدموي الأعمى».

وأكد أن «هذه المذبحة لن تنفي الشعب الفلسطيني عن مواقفه تجاه قضيته العادلة ووقوفه إلى جانب سوريا جيشاً وشعباً وقيادة في وجه هؤلاء العملاء القتلة، المتلطين خلف مطالب أهل ما يقال إنها لا تساوي قطرة دم بريء».

(سانا، السفير)

لا ينبغي الزج بالفلسطينيين في الشأن السوري .. سوريا لشعب سوريا .. بيان جيش التحرير حول الشهداء من مخيمي النيرب وحندرات يضرب شعب فلسطين وشعب سوريا ... ويثير التساؤلات: لماذا لم تصدر قيادة جيش التحرير، طوال أسبوعين من اختطاف الجنود أي بيان، أو أي معلومة، بشأنهم؟ وماذا فعلت هذه القيادة من أجل البحث والتقصي عنهم خلال أسبوعين؟ ولماذا ليس ثمة أي تحقيق بشأن الحوادث المرعبة التي تجري في المخيمات لإشعال الفتنة بين الفلسطينيين وجوارهم السوري؟ كيف عرفت قيادة الجيش من هم القتلة حقاً؟ ثم من عشر على جثث الجنود الضحايا؟ وكيف؟ الأجدى للكيانات السياسية الفلسطينية الحفاظ على معادلة عدم إقحام المخيمات في ما يجري في سورية ... وعدم توظيفها لأغراض سياسية ضيقة وذاتية ... تضر بشعب فلسطين وبصدق سعيه إلى الحرية والكرامة والعدالة ... وتضر بالعلاقات المصرية التي تجمعها مع شعب سوريا.

بعض بيانات كيانات الثورة السورية – ذات البعد الفلسطيني

المجلس الوطني السوري يدين قتل ١٦ فلسطينياً سورياً ويحذر

من سعي النظام إلى بث فتنة بين أبناء الشعبين السوري والفلسطيني

تماماً كما حاول النظام الساقط بث كل أنواع الفتنة الطائفية والمذهبية والقومية بين أبناء الشعب السوري دون جدوى، ها هو نظام الأسد يسعى إلى بث الخلاف بين أبناء الشعب السوري وأشقائه وشركائه في الوطن من الفلسطينيين السوريين.

١٦ شاباً من أبناء جيش التحرير الفلسطيني – أحد ألوية الجيش السوري – قتلوا وهم في طريق عودتهم من معسكر تدريبهم في مصياف إلى أسرهم في حلب، وأخفيت جثثهم في الحافلة التي تقلهم إلى أن كشفت الجريمة البشعة، اليوم، لينضموا إلى ١٧٠ شهيداً من فلسطينيي سورية سقطوا دفاعاً عن تراب سورية الشام الطاهر منذ انطلاق ثورة الكرامة والحرية، وإلى أولف الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا على يد نظام الغدر الأسدي في لبنان وسوريا منذ العام ١٩٧٠ وحتى اليوم.

ولأن فظاعة النظام الحاقدا لا تتوقف عند حد، فإنه أشاع أن الشهداء الـ ١٦ قتلوا على يد إخوانهم في الجيش السوري الحر، وأهالي قرية النيرب السورية الملاصقة لمخيم النيرب قرب حلب، في محاولة مكشوفة ومكررة لإيقاع الفتنة بين أبناء الشعبين التوأمين، وصرف الأنظار عن الثورة السورية المباركة، والانتقام من الأعداد المتزايدة من الشباب الفلسطيني السوري الذين ينضمون إلى صفوف الثورة السورية بكل حماسة واستعداد للشهادة.

إن ما جرى في حلب سبق أن حصل مرات عدة في درعا وحمص ودمشق واللاذقية، وفي كل مرة تم وأد الفتنة في مهدها، وفضح الصغار الذين كانوا أدواتها من عملاء النظام وشبيحته من كل فئات المجتمع.

يدين المجلس الوطني السوري بشدة قتل الشباب الفلسطيني السوري، ويعتبرهم من شهداء الثورة السورية المباركة، ويحذر النظام المتهالك من الاستمرار في محاولاته اليائسة لتمزيق النسيج الاجتماعي في سورية.

عاشت فلسطين وعاشت سورية حرة أبية

الرحمة والخلود لشهداء سورية وفلسطين

المجلس الوطني السوري (٢٠١٢/٠٧/١١) ^{١٥}

بيان لجان التنسيق المحلية حول جرائم

النظام بحق الفلسطينيين (٢٠١٢/٦/٢٨) ^{١٦}

دأب النظام السوري منذ بداية الثورة ولا يزال على محاولاته القذرة في إشعال نار الفتنة ودق الأسافين في النسيج الاجتماعي السوري، في محاولة منه لحرف الثورة السورية عن مسارها التواق لتحقيق الحرية والكرامة والعدالة ضمن الدولة المدنية المنشودة.

وعلى الرغم من أن محاولاته تلك لجر البلاد إلى أتون حرب أهلية قد باءت بالفشل حتى هذه اللحظة بفضل الوعي والسلوك الشعبي الرائع الذي لم يخلُ من بعض التجاوزات التي فرضها هول العنف والقهر الممارس من قبل أدوات القمع، فإن النظام لا زال يراهن على التفرقة وخلق الصراعات وليس آخرها محاولاته المكشوفة في إشعال نار الفتنة بين السوريين والفلسطينيين

عبر تجهيز عناصر من الشبيحة من أصحاب السوابق الجنائية وتجار ومتعاطي المخدرات؛ بهدف «حماية المخيمات»، وفبركة حوادث قتل وخطف شهدتها المخيمات الفلسطينية، وكان آخرها اغتيال السيد كمال غناجة أحد قيادي حركة حماس، المعروف بـ «أبوانس نزار»، حيث قاموا بتعذيبه حتى الموت وحاولوا إحراق منزله لإخفاء تفاصيل جريمتهم البشعة.

وإذ تتقدم لجان التنسيق المحلية في سوريا بأحر التعازي للأخوة الفلسطينيين الذين اثبتوا وحدة الشعبين منذ اندلاع الثورة، فإنها تستنكر أعمال النظام الإجرامية بحق الفلسطينيين في سوريا، وتؤكد أن محاولات النظام البائسة لن تنال من أواصر العلاقة الأخوية والآلام والأمال المشتركة بين الشعبين.

كما نؤكد مرة أخرى أن الشعب الحر هو وحده القادر على استرجاع الأرض والحقوق المسلوقة، وأن المعركة مع الطغیان هي واحدة في سوريا وفي فلسطين.

لقد أثبت الواقع، بما لا يدع مجالاً للشك، أن ادعاءات الممانعة والصمود التي اعتاش عليها النظام السوري منذ أربعين عاماً لم تكن سوى مطية لاستعباد الشعب، كما أثبتت تجارب الفلسطينيين مراراً أن النظام السوري لا ينظر إليهم إلا بوصفهم ورقة للمكاسب في مراهناته الإقليمية والدولية، وأن نظاماً يقتل شعبه لن يتورع عن سفك الدم الفلسطيني في سبيل بقائه وتثبيت أكاذيب «الممانعة» المزعومة التي تبثت جلياً عندما استغل عواطف الفلسطينيين الأبطال وشوقهم لوطنهم ليزجهم بصدورهم العارية أمام الرصاص الإسرائيلي في تمثيلية مصطنعة على حدود الجولان، التي ظلت صامته طوال فترة حكمه الطويلة.

وإذ تجدد لجان التنسيق المحلية دعوتها للجمهوريين السوري والفلسطيني بعدم الانجرار وراء استفزازات النظام، فإنها تحيي وفاة الشعب الفلسطيني بجانب ثورة الكرامة السورية، التي قدمت حتى هذه اللحظة ما يقارب المائة شهيد والمئات من المعتقلين في مختلف المخيمات الفلسطينية، كما تقدر عالياً الجهود الإغاثية الفلسطينية الذي يتجلى بإيواء العائلات المهجرة والدعم المادي والمعنوي من داخل سوريا وخارجها.

بيان عن لجان التنسيق المحلية حول جريمة خطف

وإعدام مجندين في جيش التحرير الفلسطيني

استشهد، اليوم، ستة عشر شاباً من مجندي جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، كانوا قد تعرضوا للخطف منذ نحو أسبوعين لدى قدومهم من معسكر مصياف للتدريب لتمضية إجازاتهم في مخيمي النيرب وحندرات للاجئين في مدينة حلب.

إن النظام الذي لم يتوقف عن محاولاته لإشغال الفتنة بين السوريين والفلسطينيين، ولم يكتفِ بالعمل ليس فقط لتحبيد فلسطيني سوريا عن الثورة والثوار، وإنما محاولة تأليبهم وتخويفهم من الثورة ومآلاتها. ولذلك، فإننا نعتبر نظام الفتنة الأسود هو المشتبه الأول عن هذه الجريمة البشعة.

إننا في لجان التنسيق المحلية، إذ نتوجه بالعزاء لعائلات الشهداء وللمخيمات الفلسطينية في سوريا، ندين هذه الجريمة النكراء من ضمن جرائم النظام اليومية التي لا نستثني أحداً على الأرض السورية. ونؤكد أن هؤلاء الشهداء هم شهداء سوريا وفلسطين، شهداء الحرية والكرامة، ولن ينال من وحدة الحلم بالحرية أي من محاولات النظام اليائسة لزرع الفتنة بين الشعبين.

^{١٧} لجان التنسيق المحلية في سوريا (٢٠١٢/٧/١١)

بيان صادر عن المنبر الديمقراطي السوري^{١٨}

(٢٠١٢/٠٧/١٥)

تتراكم أحداث مقلقة تشير إلى تصميم النظام السوري وأتباعه وعملائه على زج إخوتنا الفلسطينيين في الحرب التي يشنها ضد الشعب. قبل نحو أسبوعين، اختطف شبیحة «مجهولون» فتاة فلسطينية من مخيم قرب دمشق، وبعد أيام وجدت جثتها وعليها علامات تعذيب واغتصاب. ثم اختطف «مجهولون» يقفون على حاجز شبیحة ستة عشر مجنّداً من جيش التحرير الفلسطيني كانوا في طريقهم إلى أهلهم في مخيم النيرب بحلب، ما لبثت جثتهم أن وجدت ممزقة ومرمية في الحقول القريبة من بلدة خان شيخون. وبالأمس، تم تفجير سيارة مفخخة في مخيم اليرموك بدمشق، أودى بحياة ستة مواطنين أبرياء.

تؤكد هذه الجرائم المتلاحقة وجود نية مبيتة لدى النظام وبعض المنظمات المحسوبة على فلسطين، وتحديداً منها منظمة أحمد جبريل، لزج الفلسطينيين في القتال الذي تخوضه السلطة الأسيديّة ضد شعب سوريا، وتوفر رغبة جرمية لدى هذين الطرفين في الانتقام من شعب فلسطين، المتعاطف والمتضامن مع النضال السوري، الذي يؤيد إسقاط الأسد، وبناء دولة ديمقراطية سورية هي مصلحة فلسطينية عليا، وأحد شروط قيام الدولة الفلسطينية السيدة والمستقلة.

إننا، في المنبر الديمقراطي السوري، إذ نلفت أنظار الإخوة الفلسطينيين في سوريا، مسؤولين ومواطنين، إلى خطورة ما يخطط له النظام، ونذكرهم بما فعلته عصابات الأمن والشبیحة حين ارتدت ثياب «حماس»، ووضعت شارتها الخضراء على رؤوس مجرميها الذين كانوا يطلقون النار على المواطنين، لإيهاهم أن «حماس» تشارك في قتلهم، نطالبهم بضرورة الإسراع إلى قطع الطريق على ما يخطط لهم من فتنة، ونطلب من إخوتنا فلسطينيي سوريا أن يبنأوا بأنفسهم عن أي عمل استفزازي، ويفضحوا المنظمات المخابراتية المحسوبة عليهم، التي يعول النظام على دورها في الوقيعة بينهم وبين إخوتهم السوريين، الذين كانت القضية الفلسطينية وما زالت محوراً مهماً في حياتهم وحریتهم، وثاروا على نظامهم لأسباب كثيرة بينها خيانتة للقضية الفلسطينية، وبطشه بشعب فلسطين في سوريا ولبنان والأردن، وبمن وقع من أبنائه في أيدي أجهزته من أهل الأرض المحتلة. إن المنبر الديمقراطي يحيي الروح التضالية والتفاعل الحيوي الذي مارسه أبناء مخيم اليرموك، وذلك من خلال التفاعل والاشترك بمظاهرة الجمعة، والحيوية العالية التي انطلقت، اليوم، بالمخيم، وضمت مئات آلاف يشيعون الشهداء ويهتفون: واحد واحد الشعب السوري والفلسطيني واحد».. وهذا يدل على أن الشعب الفلسطيني حسم أمره شعبياً إلى جانب الشعب السوري، وعلينا الالتحام معه واحتضانه، والتحذير من دسائس النظام لضرب هذا التفاعل من خلال شبیحته فلسطينياً وسورياً من أزام السلطة.

لتبقّ الأيدي الفلسطينية السورية متشابكة، ولتبقّ القلوب متآلفة، ولنعمل معاً من أجل إفضال المؤامرة الأسيديّة/الجبريلية، التي لا تريد الخير لشعبينا الشقيقين، وبخاصة أن سوريا الحرة ضرورية لفلسطين السيدة والمستقلة، وأن أي شقاق أو قتال بينهما لن يفيد منه غير صهيانة اليهود والعرب!

القانون رقم ١١ للعام ٢٠٠٨ (قانون تملك العرب والأجانب)

المتعلق بموضوع الحقوق العينية العقارية التي يحق لغير السوريين اكتسابها في أراضي الجمهورية العربية السورية^{١٩}

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور، وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٦/١٤٢٩ هجرية الموافق في ١٧/٦/٢٠٠٨ ميلادية، يصدر ما يلي:

المادة (١)

مع مراعاة أحكام كل من المرسوم التشريعي رقم ٤١ تاريخ ١٤/٥/١٩٧٢، والقانون رقم ٤١ تاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٤، والرسوم التشريعي رقم ٨ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٧، والقانون رقم ٣٢ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٧، لا يجوز إنشاء أو تعديل أو نقل أي حق عيني عقاري في أرض الجمهورية العربية السورية لاسم أو لمنفعة شخص غير سوري طبيعياً كان أم اعتبارياً باستثناء:

- تملك الأسرة بقصد سكنها الشخصي، وعلى وجه الاستقلال، عقاراً واحداً مبنياً برخصة نظامية وفق نظام ضابطة البناء، ووحدة سكنية متكاملة لا تقل مساحتها الدنيا عن ٢٠٠ متر مربع، ولا يقبل طلب الإفراز الطابقي لهذا العقار في حال قابليته للإفراز، على أن يتم التملك بترخيص مسبق يصدر بقرار عن وزير الداخلية، ويقصد بالأسرة في معرض تطبيق هذا القانون ما هو وارد في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٢/٤/٢٠٠٧، على أن تكون إقامتها في الجمهورية العربية السورية إقامة مشروعة ودائمة.
- تملك البعثات الدبلوماسية والقنصلية والهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية مقرات لها أو لسكن رؤسائها وأعضائها داخل المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية أو البلديات وفقاً للحاجة.

ولا يتم التملك إلا بموافقة مسبقة من رئيس مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الخارجية، وبشرط المعاملة بالمثل بالنسبة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية.

المادة (٢)

يمنع على غير السوري الذي اكتسب ملكية عقار وفق أحكام هذا القانون أن يتصرف به، بأي وجه من وجوه التصرف الناقل للملكية، قبل مضي خمس سنوات على اكتساب الملكية.

المادة (٣)

إذا انتقل لغير السوري بطريقة الإرث أو الانتقال أو الوصية عقار واقع داخل أو خارج المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية والبلديات، يستقط حقه فيه، وعليه نقل ملكيته إلى مواطن سوري خلال مدة سنة من تاريخ انتقاله إليه، وإلا ينتقل إلى إدارة أملاك الدولة لقاء دفع قيمته المقدرة وفقاً لقانون الاستملاك.

المادة (٤)

يجوز بمرسوم، بناء على اقتراح مجلس الوزراء في حالات الضرورة، السماح بالتملك للشخص غير السوري طبيعياً كان أم اعتبارياً، دون التقيد بأحكام المادتين ١ و٢ من هذا القانون.

المادة (٥)

مع مراعاة أحكام كل من المرسوم التشريعي رقم ٤١ تاريخ ١٤/٥/١٩٧٢، والقانون رقم ٤١ تاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٤، والرسوم التشريعي رقم ٨ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٧، والقانون رقم ٣٢ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٧، يجوز إجراء عقود إيجار للعقارات المبنية داخل المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية والبلديات لاسم أو لمنفعة أشخاص غير سوريين طبيعيين كانوا أم اعتباريين لمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة غير قابلة للتديد أو التجديد، ويمنع التأجير خلاف ذلك.

المادة (٦)

في المناطق الحدودية، يخضع التملك والإيجار والاستثمار المنصوص عليه في هذا القانون لشروط مسافة الابتعاد التي تحدد بقرار يصدر عن وزير الدفاع.

المادة (٧)

- بيت في طلبات الترخيص المشترطة بموجب هذا القانون خلال ٦٠ يوماً من وصول الطلب إلى وزارة الداخلية، ويعتبر قرار وزير الداخلية بعدم الموافقة على الترخيص قطعياً لا يقبل طريقياً من طرق الطعن أو المراجعة.
- يجوز تجديد طلب الترخيص بعد انقضاء سنة على تاريخ القرار بعدم الموافقة.

المادة (٨)

- على المؤجر في عقود الإيجار المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القانون، أن يتقدم بإعلام إلى الوحدة الشرطية في موقع العقار محل العقد خلال أسبوع من تاريخ العقد على الأكثر. ويجب تقديم الإعلام أيضاً في حال تمديد أو تجديد العقد خلال أسبوع من تاريخ التمديد أو التجديد، على أن لا تزيد مدتها على خمسة عشر عاماً.
- يحدد نموذج الإعلام بقرار يصدر عن وزير الداخلية.
- يمنح مؤجرو العقارات المدة للسكن لأشخاص غير سوريين بموجب عقود إيجار ما زالت نافذة بتاريخ صدور هذا القانون، مهلة خمسة عشر يوماً للإعلام عن هذه العقود.

المادة (٩)

على بائع العقار في الحالتين المنصوص عليهما في البندين أ و ب من المادة ١ من هذا القانون، أن يتقدم بإعلام إلى الوحدة الشرطية في موقع العقار المبيع مرفقاً بقرار وزير الداخلية بالترخيص، أو بموافقة رئيس مجلس الوزراء حسب الحال خلال أسبوع من تاريخ العقد على الأكثر.

المادة (١٠)

- يتمتع على الدوائر العقارية ودوائر السجل المؤقت وسائر الجهات الأخرى المختصة بنقل الملكية العقارية، كما يتمتع على الكتاب بالعدل، توثيق بيوع العقارات المشمولة بأحكام هذا القانون، ما لم تبرز قرارات الترخيص أو الموافقات المطلوبة بموجبه.
- ترد الدعاوى التي تقام بهذا الشأن دون إبراز القرارات والموافقات المذكورة، أما الدعاوى القائمة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون، فتتطبق عليها أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٨٩ تاريخ ١٩٥٢/٤/١ وتعديلاته، وترد في حال عدم إبراز قرارات الترخيص المشترطة بموجبه.

المادة (١١)

يعتبر باطلاً كل عقد أو اتفاق أو إجراء أو إقرار يجري خلافاً لأحكام هذا القانون، وكذلك كل عقد يجري باسم شخص مستعار بغية التهرب من أحكامه، وتعتبر باطلة الشروط الفرعية كافة التي يقصد منها ضمان تنفيذ العقود المذكورة. على النيابة العامة إقامة الدعاوى بإبطال العقود الموثقة أو المسجلة خلافاً لأحكام هذا القانون لدى المحاكم المختصة، ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة فيها.

المادة (١٢)

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة المعادلة لقيمة الأموال والحقوق التي تناولها العقد، كل من أقدم على إجراء عقد لمصلحة شخص غير سوري خلافاً لأحكام هذا القانون، أو توسط بإجرائه إضافة إلى مصادرة تلك الأموال والحقوق.

المادة (١٣)

يصدر وزير الداخلية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (١٤)

ينهى العمل بالمرسوم التشريعي رقم ١٨٩ تاريخ ١٩٥٢/٤/١ وتعديلاته، وتبقى أحكامه نافذة بشأن التصرفات التي تمت في ظل نفاذه.

المادة (١٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في ١٤٢٩/٦/٢١ هـ الموافق في ٢٥/٦/٢٠٠٨ م

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

التعليمات التنفيذية للقانون/١١/ للعام ٢٠٠٨ (قانون تملك العرب والأجانب)

قرار رقم ٥٨٨ /م/ ن

بموجب القرار رقم ٥٨٨ /م/ ن تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٨

المادة (١):

عند إشغال غير السوري عقاراً مبنياً بطرق التملك أو الإيجار، يتعين إعلام الوحدة الشرطة المختصة في موقع العقار.

المادة (٢):

- على المؤجر الذي أتاح لغير السوري إشغال العقار، أن يتقدم إلى الوحدة الشرطة التي يقع ضمنها العقار باستمارة إعلام (وفق النموذج المرفق) ملصقاً عليه صورة المستأجر، وذلك خلال أسبوع من تاريخ العقد على الأكثر.
- تسري الإجراءات المحددة في الفقرة /أ/ السابقة على مؤجري العقارات المعدة للسكن لأشخاص غير سوريين بموجب عقود إيجار ما زالت نافذة بتاريخ القانون رقم /١١/ للعام ٢٠٠٨، على أن يتم الإعلام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ القانون المذكور.

المادة (٣):

على المؤجر إعلام الوحدة الشرطة المختصة عند تمديد أو تجديد عقد الإيجار.

المادة (٤):

على بائع العقار الذي أتاح لغير السوري تملك العقار وفق أحكام القانون رقم /١١/ للعام ٢٠٠٨، أن يتقدم إلى الوحدة الشرطة التي يقع ضمنها العقار باستمارة إعلام ملصقاً عليها صورة المشتري، وذلك خلال أسبوع من تاريخ العقد على الأكثر، مرفقاً بقرار أو موافقة للتملك.

بموجب القرار رقم ٥٨٩ م/ ن تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٨

المادة (١):

- يقصد بالحقوق العينية الوارد ذكرها في هذا القانون (القانون /١١/ للعام ٢٠٠٨)، الحقوق التالية:
أولاً. الحقوق العينية الأصلية: هي الحقوق التي تقوم بذاتها دون الحاجة إلى غيرها وهي: «حق الملكية، حق التصرف، حق السطحية، حق الانتفاع، حقوق الارتفاق، الوقف، الإجارتان، الإجارة الطويلة، حق الأفضلية على الأراضي الخالية المباحة، حق الخيار الناتج عن الوعد بالبيع».
- ثانياً. الحقوق العينية التبعية: هي الحقوق المقررة على أشياء معينة لضمانها الوفاء بالتزام ما، وهي: الرهن الحيازي، الرهن التأميني، حقوق الامتياز.
- يقصد بعبارة (غير السوري) أي شخص عربي أو أجنبي؛ سواء كان طبيعياً أم اعتبارياً، ولا تشمل أحكام هذا القانون الفلسطينيين الذين هم في حكم السوريين وفقاً لأحكام القانون النافذ.

المادة (٢):

يراعى في تطبيق أحكام هذا القانون، كل من المرسوم التشريعي رقم /٤١/ تاريخ ١٤/٥/١٩٧٢ المتعلق بإحداث وزارة السياحة والمجلس الأعلى للسياحة، والقانون رقم /٤١/ تاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٤ المتعلق بالتملك على الحدود، والمرسوم التشريعي رقم /٨/ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٧ المتعلق بالمشاريع الاستثمارية، والقانون رقم /٢٢/ تاريخ ٤/٤/٢٠٠٧ المتعلق بتملك واستئجار غير السوريين للعقارات في المدن الصناعية.

المادة (٣):

- يقصد بالأسرة وفق المادة /١/ من المرسوم التشريعي رقم /٢٦/ للعام ٢٠٠٧، المجموعة المؤلفة من الأب والأم والأولاد.
- يقصد بالوحدة السكنية المتكاملة، الشقة السكنية أو البيت المنفصل الذي يشكل سكناً متكاملًا لعائلة واحدة (نوم، معيشة، خدمات) على أن توضع إشارة على صحيفة العقار عند تسجيله في السجلات العقارية على أنه غير قابل للإفراز الطابقي.

المادة (٤):

يحدد تاريخ اكتساب غير السوري ملكية العقار من تاريخ تسجيله بالسجلات العقارية، ويمتنع عليه التصرف به بأي شكل من أشكال نقل الملكية، قبل مضي خمس سنوات على هذه الملكية.

المادة (٥):

لا يجوز إجراء عقود إيجار جديدة للعقارات المبنية داخل المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية والبلديات، بحيث تزيد مدتها مع مدة العقود السابقة على خمسة عشرة سنة، وكل عقد يجري خلافاً لذلك يعتبر باطلاً.

المادة (٦):

- يقدم طلب ترخيص التملك إلى ديوان المحافظة التي يقع العقار داخل حدودها الإدارية مرفقاً بالوثائق التالية:
 ١. قيد عقاري للعقار صادر عن مديرية المصالح العقارية في المحافظة، وترفق به مساحة أصولية صادرة عن دائرة المساحة بالمديرية.
 ٢. بيان من البلدية المختصة يوضح موقع العقار، وهل هو داخل أو خارج المخطط التنظيمي لمنطقة العقار، وأنه غير قابل للإفراز الطابقي حالياً ومستقبلاً.
 ٣. صورة عن القيد المدني للمالك.
 ٤. صورة مصدقة عن البيان العائلي لطالب الترخيص.
 ٥. الصك الجاري بين المالك وطالب الترخيص.
 ٦. الصك الجاري بين المالك وطالب الترخيص.
- يرفع المحافظ طلب الترخيص إلى وزارة الداخلية مشفوعاً برأيه في ضوء التحقيقات التي يجريها بصدد، وتبت الوزارة بالطلب بما يتعلق بالتملك المنصوص عليه بالفقرة /أ/ من المادة /١/ من القانون وتعيده إلى المحافظ خلال ٦٠ يوماً من تسجيله في ديوان وزارة الداخلية - الشؤون المدنية، مرفقاً بموافقتها على الترخيص أو عدم موافقتها.

المادة (٧):

يمسك لدى وزارة الداخلية فهرس بأسماء ومناطق التملك العقاري لغير السوريين.

المادة (٨):

على مؤجري العقار إعلام الوحدة الشرطة في موقع العقار خلال مدة أسبوع على الأكثر من تاريخ العقد.

المادة (٩):

تبقى قرارات الترخيص الصادرة قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول.

- 1 http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=136240
- 2 <http://sns.sy/sns/?path=news/read/31120>
- 3 <http://alsabahpress.wordpress.com/2011/06/25/%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9/>
- 4 <http://www.elaph.com/Web/news/2012/6/745183.html?entry=arab>
- 5 القدس العربي. لندن. 20/7/2012
- 6 <http://www.scn-sy.com/ar/news/view/821.html>: نيوز سنتر
- 7 <http://nidal-111.maktoobblog.com/1622849/%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%8A-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%8F%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86-%C2%AB%D8%A7/>
- 8 <http://nidal-111.maktoobblog.com/1622463/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B1%D9%85%D9%88%D9%83/>
- 9 “الجزيرة نت” (08-06-2011)
- 10 التاريخ: 2011-11-29 20:14:48 http://alnorasnews.com/ar/?ba=news_view&id=2628
- 11 قناة “المنار”: 16/8/2011. موقع جبهة النضال - غزة
- 12 <http://www.sahafeh.com/?p=25416>
- 13 <http://www.alarab.qa/details.php?issued=1666&artid=196852>
- 14 السفير 12/7/2012
- 15 <://www.facebook.com/TheSyrianNationalCouncil/posts/381581778575960>
- 16 <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=488502911176850&set=a.221856221174855.74557.217848338242310&type=1&theater>
- 17 <https://www.facebook.com/notes/%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%D8%A8%D9%8A%D8>

%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-
%D8%AE%D8%B7%D9%81-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8
%A7%D9%85-%D9%85%D8%AC%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%86-
%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8
%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D
8%B7%D9%8A%D9%86/495575473802927

18 المنبر الديمقراطي السوري: <https://www.facebook.com/Syrian.dp/posts/329823863770680>

19 http://www.chamtimes.com/kanonsy/Syr_law/2008/k_11_2008.htm

